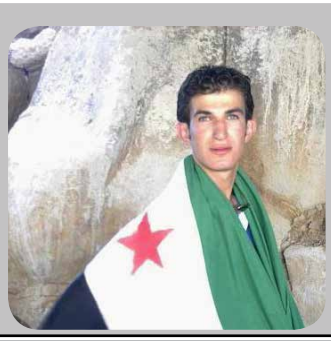

صور من الحراك السلمي في السويداء

ضوء لنا

شهرية مستقلة تصدر عن المركز السوري للصحافة والنشر

تموز 2014 العدد (12)

4 تزايد حوادث الخطف والاعتداء على مدنيين في السويداء

5 الحر وكتائب إسلامية يسيطرون على اللواء 61 بدرعا

24 سلسلة تفكك النظام حلقة 3 الجيش السوري «العملاق» أقدام من صلصال

14 ملف العدد: مؤسسات الثورة - في الدولة والدولة العميقة

- القوى السياسية السورية محكومة بقوى ضغط متعددة

8 -تحقيق: الائتلاف الوطني: مقتضيات الدور وتحديات الثورة

سوريا

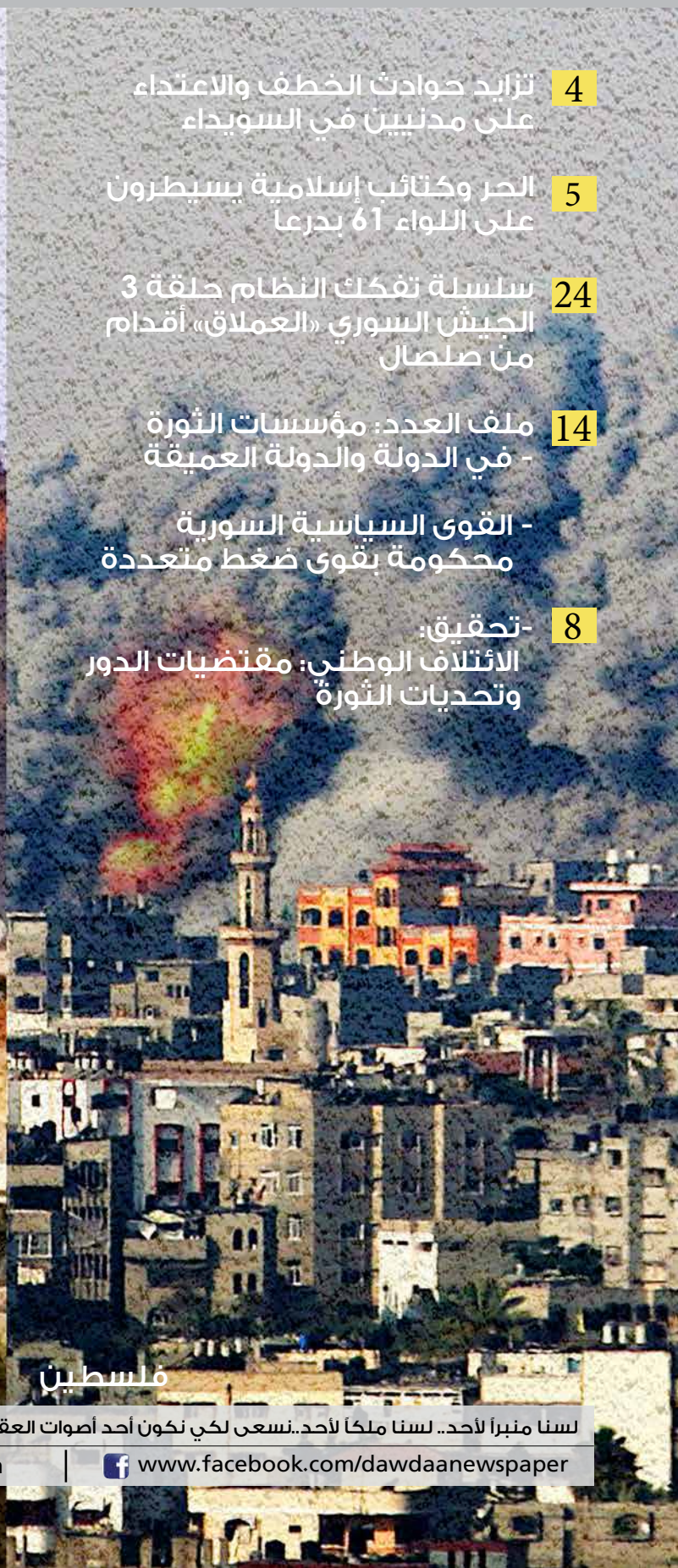

فلسطين

لسنا منبراً لأحد.. لسنا ملكاً لأحد..نسعى لكي نكون أحد أصوات العقل والتوازن في سوريا الجديدة

www.facebook.com/dawdaanewspaper | dawdaa.syria@gmail.com | www.dawdaa.com

أخبار المحليات

تزايد حوادث الخطف والاعتداء على مدنيين من قبل عصابات بدو مسلحين

قوات النظام تفضّ بالقوة اعتصاماً في شهبا بريف السويداء

«الحر» وكتائب إسلامية يسيطرون على اللواء 61 بدرعا وأجزاء واسعة من اللواء 90 بالقنيطرة

لقاءات

بسمة: مشروع الدعم النفسي والارتقاء البشري

في حوار مع ضوضاء

رأي

من فضاء الطغيان إلى فضاء الحرية واقعها دون سقف التحالفات.. — جبر الشوفي

القوى السياسية السورية محكومة بقوى ضغط متعددة في الدولة والدولة العميقة — علي سفر

دستور سوريا عام 1950 ومسألة الدين والدولة — بكر صدقي

سلسلة تفكك النظام: الحلقة الثالثة — شمس الدين الكيلاني

الجيش السوري العملاق أقدام من صلصال — ترجمة

تحقيقات

الائتلاف السوري: مقتضيات الدور وتحديات الثورة — أيمن سليمان

الزراعة السورية تراجع كبير وصعوبات تواجه الفلاحين — محمود الدرويش

الحرب الإعلامية في سوريا والصراع الإقليمي — مجيد محمد

تقرير خاص

عشائر اللجاة بالاشتراك مع الجيش الحر ومشايخ من السويداء يحاولون وضع حد لحالات الخطف والانفلات الأمني

أدب

جدتي والاسد.. طغاة العيد — بيسان ابو حمدان

من علمني حرفاً — قصة قصيرة _ مهند الخالد من مجموعته القصصية «ساعات الليل»

رئيس التحرير
محمد ملاك

مدير التحرير
هالة درويش

سكرتير تحرير
زويا منصور

الأخبار المحلية بالتعاون مع مركز سويدا خبر الإعلامي في المنطقة الجنوبية

ضوء لنا
www.dawdaa.com
dawdaa.syria@gmail.com
www.facebook.com/dawdaanewspaper

صدر العدد السادس من مجلة سيدة سوريا

سيدة سوريا شهرية مستقلة تعنى بالمرأة السورية تصدر عن المركز السوري للصحافة والنشر

www.saiedetsouria.com

افتتاحية

في الإعلام والإعلام الثوري

المكان: الولايات المتحدة الأمريكية ، مدينة شيكاغو ، الزمان: يومين بعد 30 أيلول / سبتمبر عام 2000 ، الحدث: شاشة إسقاط على جدار بناء عملاق في مركز المدينة ، تعرض فلم من خمسين ثانية لعملية قنص الطفل الفلسطيني محمد الدرة وهو في حضن أبيه ، مختبئاً خلف أحد البراميل ، لكن مع فارق بسيط ، خبراء الإعلام الصهاينة المتمرسون ببناء الأكاذيب وصناعة البروباغندا ، اختاروا أن يضيفوا بشكل متقن ، قبعة يهودي في منتصف رأس والد محمد الدرة ، نعم الحقيقة التي عشناها وتفاعلنا معها بعواطفنا حينها ، كانت في شيكاغو وعلى تلك الشاشة العملاقة ، تحكي عن الفلسطينيين القذرين القساة ، الذين اغتالوا طفلاً يهودياً في حضن والده.

الآن ، وبعد توقف القتال في غزة ، تكفي نظرة سريعة لنقول كان الغزاويون الفلسطينيون أفضل من السوريين إعلاماً ، وفي بحث عن الأسباب ، نعرف أن إعلام النظام مرتزقٌ فاشلٌ غير مؤمن بقضية ، مثله مثل كل قطاعات ومؤسسات النظام الإعلامية ، فضائيات وإذاعات وصحف ، مضافاً إليها تلك التي يملكها مرتزقته ، وأيضاً تلك التي تعمل تحت سقوفه ، وكلها قد نخرها سوس الطائفية والعلاقات المشبوهة (المحسوبية والمصالح الفردية) ، أما الإعلام السوري الجديد ويسميه البعض الإعلام السوري البديل ، فإنه لما يزل في خطواته الأولى يبتعد عن المهنية والحيادية والعمق ، وإن كان يتمتع بالثورية والاندفاع والحماسة.

فإن تكلمنا هنا عن المشاريع الإعلامية المستقلة وجدنا معظمها يتبع أفراداً تتمركز قوتهم من علاقتهم بالجهة الممولة ، ربما استغرقهم ضيق الأفق ، ضحالة التجربة ، والتعنت والتعالي ، ولمسة من جنون العظمة لا يوقظها إلا الإفلاس والاصطدام بالجدر والإهمال ، وهي في معظمها تنطلق من ثورية تعيق الحياد والاتزان والموضوعية.

وبخصوص ما حصل في حرب غزة الأخيرة ، فالشبه كبيرٌ مع ما يحصل في سوريا ، أولاً فارق فاحش في القوة بين آلة الحرب الإسرائيلية وبين مدينة العزل في غزة ، إلا من أسلحة فردية خفيفة ، عدا عن صواريخ لا ترد طائرةً ولا تصد صاروخاً ، فوق أنها لم تكد تقتل أحداً ، وفي هذا تطابق تام مع الحالة السورية حيث النظام السوري كالصهاينة ، فمعظم قتلى الجيش الإسرائيلي سقطوا في عمليات خارقةٍ ، نفذها جنود الفصائل الفلسطينية التي حاربت في غزة ، علماً أن كثيرين يتحدثون عن توازن رعب صنعته صواريخ حركة حماس هناك ، وهو أحد الأسباب البعيدة وراء اندلاع القتال في غزة بحثاً عن كسر الحصار الخانق طويل الأمد ، الذي تمارسه إسرائيل على قطاع غزة ، وهذه نقطة تشابه أخرى بين الحصار الإسرائيلي ، وبين حصار نظام آل الأسد ملايين السوريين ، بما فيهم فلسطينيو المخيمات في دمشق ومدن سورية أخرى ، حتى وصل الحال أن يموت الناس جوعاً ويأكلون القطط والكلاب ، علماً أن بعض أصوات تعلل خلق أسباب الحصار ، وإغلاق معبر رفح كي يكسب قادةٌ في غزة من تجارة الأنفاق والتي ريعها بعشرات ملايين الدولارات.

وما زلنا في وضع مقاربتنا فيما يخص الإعلام ، حرب غزة كانت قصيرة خاطفة ، إذا ما قيست بسنوات الثورة السورية ، لم يطل الوقت بها كي تترهل وتنتج قباحات أنتجتها الثورة السورية ، بغض النظر عن أنها مصنعةٌ من النظام وأحلافه ، أم أنها ثمرة القمع والعنف والانفلات والمال السياسي ، جاهلاً كان أم خبيثاً.

ما بدا في غزة شيء رائع ، تلاحم رسم الفلسطينيون عبر عشرات السنين أمثلةً رائعة عنه ، فالكل في سياق واحد ، في خطاب واحد ، وحّدهم الأمل ، الضيق ، الظلم ، القهر ، والعدو المشترك ، ثم إن خسائر الإسرائيليين لم تصل لهذا الحد يوماً ، وهكذا تعقُّدُ الوضعِ ، فتح الباب لتصريحات شدت من أزر الفلسطينيين عالمياً ، أما في سوريا وهذه إحدى أزمات الإعلام ومعوقاته ، أن معظم الصراع بات خارج أيدي المعارضة والجيش الحر ، فالحدثُ السوري الذي يشد الإعلام وهو حدث عسكري بالضرورة ، لأن كل شيء عداه متوقف ، بما فيها الإنجازات على صعد السياسة والإغاثة والنشاطات الأخرى ، وهذا الحدث العسكري مرهون بيد طائرات وبراميل نظام آل الأسد وسفاحي داعش ، صور قطع الرؤوس من جهة ، وصور قتلى التعذيب والجوع من جهة أخرى ، كانت الصور من غزة عالية الجودة ، وكانت حرية التحرك بالكاميرات لا يعيقها قيد ، عدا القصف الإسرائيلي ، عملت كوادر الإعلام ككل متكامل دون شخصنةٍ ، ودون سعي لمكاسب فردية ، وإن لم تستغن عن خصوصيتها ، لكنك كإعلامي في سوريا إن تخطيت النظام أمسكت بك كتائب وفصائل ومتشددون وتكفيريون وجهاديون ، لتتراوح عقوبتك من الاعتقال إلى الجلد إلى الموت تحت التعذيب إلى الذبح كالخراف إلى الصلب في الساحات العامة.

لن يزاود أحد على السوريين في الشجاعة والتضحية ، من واجهوا البنادق ومدافع الدبابات ليصوروا بشاعات نظام آل الأسد ، والميليشيات الطائفية وجرائم التكفيريين ، فشملت لافتاتهم كل المخاطر ، عندما اشتملت على نقد وفضح الجميع ، لكن على الإعلام السوري الجديد في سوريا ، وهو موجود حقاً ، وقد بذل جهداً كبيراً ، أن يستفيد من قفزة الحرية والديمقراطية المتاحة ، ليكون صوت الناس ، كل الناس ، هاجسه الأول المهنية والصدق لبناء سوريا جديدة ، دون أن يستفرقه الانحياز والتعاطف وروح الانتقام ، وقبول الأقل خطأً ، عليه أن يوسع آفاقه ، ما دام يحمل حصةً من مسؤولية بناء سوريا التعددية الديمقراطية المدنية القادمة ، حيث لا ديكتاتور ولا طغيان.

لكن بعد كل ذلك أين نحن من لعبة الإعلام ، من فهم ثقافات العالم للوصول إلى مراكز القوى والشرائح المؤثرة في الحكومات الكبرى ، فلو كان النظام رغم سوئه بفضل الدعم الروسي والصيني والإيراني أفضل من إعلام المعارضة ، وكان إعلام الفلسطينيين أفضل منهما ، فالجميع لا زال غارقاً بمفردات عتيقة ، وجمل فقدت معناها من التكرار ، نستند في كل ذلك إلى رؤيا خاطئة ، نظن فيها أن العالم يتحرك بالعاطفة لا بالمصالح ، ويستند على مجرد الحقائق لا على إدارتها ، ولا زلنا نريد أن نوهم الناس مستهترين بذكائهم.

يغرق المشاهد العربي اليوم بين إعلامين ، جزيرة لا تغادر ميدان رابعة ، ولا ترى خارجها ، وعربية غارقة في محاولة تقديم كل الغرابات المصرية على أنها منطق ، من علاج الفيروسات بالكفتة ، إلى المرأة العجيبة الناطقة بالإنكليزية دعماً للسيسي وفضحاً لأوباما.

أخبار

تزايد حوادث الخطف والاعتداء على مدنيين من قبل عصابات بدو مسلحين
قوات النظام تفضّ بالقوة اعتصاماً في شهبا بريف السويداء

حاولت قوات الأمن التابعة للنظام ، فضّ اعتصام في مدينة شهبا بريف السويداء ، يوم الاثنين 14 تموز ، وطوق عناصرها المعتصمين ، بعد تجمعهم أمام فرع الأمن العسكري في شهبا ، احتجاجاً على سياسات الحكومة والمطالبة بعودة التيار الكهربائي ، بعد أن تجاوزت ساعات التقنين اليومي 14 ساعة ، حسب مراسل «ضوضاء» هناك.

استمر الاعتصام أكثر من ساعة ، قبل أن تتمكن قوات النظام من فضه بالقوة ، وقال المراسل إنّ ناشطين ومدنيين دعوا في وقت سابق مطلع الشهر ، إلى اعتصام مشابه في مدينة السويداء ، إلاّ أنّ قوات الأمن أغلقت الساحات الرئيسية في المدينة ، وقطعت الطرقات المؤدية إليها.

إلى ذلك ، تزايدت حوادث الخطف والاعتداء على مدنيين ، من قبل عصابات مسلحة من البدو ، خاصة في ريف السويداء الغربي ، حيث قتل مدني وجرح آخرون في حوادث متفرقة ، واختطف أكثر من ستة في حوادث أخرى.

وكان مدني قتل برصاص عصابة من البدو المسلحين ، يوم الأربعاء 9 تموز ، في قرية لبين بالريف الغربي ، أثناء عمله في أرض زراعية يملكها قرب القرية ، وقال مراسل «ضوضاء» إنّ الضحية «موفق المحيثاوي» ، ابن عمٍ لشابين (أسامة ومحمود المحيثاوي) اختطفا في وقت سابق ، خلال تواجدهما على الطريق بين قريتي حران ولبين ، وطالب الخاطفون بفدية قدرها 5 ملايين ليرة سورية لكل منهما.

كذلك أصيب مدني الأحد 6 تموز ، بجروح بليغة ، في كمين بقرية عريقة ، إثر استهداف سيارته برصاص بدو مسلحين ، يقيمون كميناً على طريق داما – جرين.
وكانت مجموعة مسلحة من البدو ، اختطفت ظهر الجمعة 4 تموز ، مدنيين اثنين ، من قرية نجران في ريف السويداء الغربي أيضاً ، على الطريق بين قريتي «وقم والخرسا» ، أثناء عودتهما من «وقم» ، حسب ما أكد أهالي القرية لمراسل «ضوضاء» ، الذي أشار إن عدد المخطوفين المدنيين من الريف الغربي للسويداء ، ارتفع إلى ستة ، خلال 48 ساعة فقط.
أعقب حادثتي الخطف في نجران ووقم ، إطلاق نار عشوائي ، من قبل عناصر مليشيا اللجان الشعبية والشبيحة التابعة لقوات النظام ، في أكثر من قرية بالريف الغربي ، بالتزامن مع حالة فوضى وتوتر استمرت ساعات.

جاء ذلك بعد يومين على اختطاف شاب آخر من نجران ، طالب خاطفوه بفدية قدرها 10 ملايين ليرة سورية ، وفق ما نقل مراسلنا عن الأهالي في القرية ، في حين تعرضت سيارة لنقل الخضار على طريق عريقة – نجران ، لإطلاق نار من قبل عصابة بدو مسلحين ، ما أسفر عن إصابة أحد ركابها إصابة خطيرة ، نقل إثرها إلى مستشفى السويداء.

في السياق ذاته ، اختطف مجهولون صباح الأربعاء 2 تموز ، عضو حزب الشعب الديمقراطي وإعلان دمشق ، مشهور نصر ، من مزرعته في قرية سميع غرب السويداء ، مع حارس المزرعة ، حسب مراسل «ضوضاء» في المنطقة.

وأفاد ناشطون محليون ، أنّ «الجهة المرجح وقوفها خلف العملية ، عصابة من السويداء تعمل بتوجيهات من قوات أمن النظام ، ولا علاقة لفصائل الجيش الحر

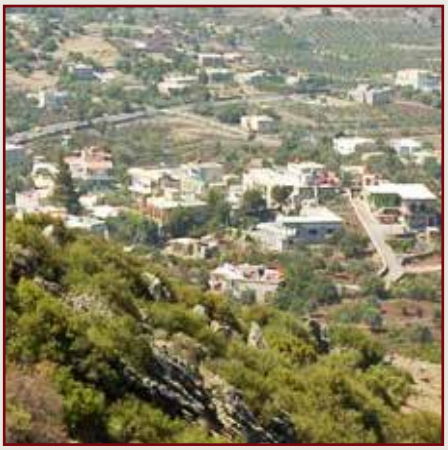

وجهاء من السويداءفي اللجاة

د. مشهور نصر

أو جبهة النصرة أو غيرها بعملية الاختطاف» ، ويذكر أنّ مشهور نصر ، ناشط سياسي ومعتقل سابق لدى قوات النظام ، وذلك على خلفية نشاطاته خلال الثورة.
من جانب آخر ، قتل عناصر من مليشيا «جيش الدفاع الوطني» أربعة مسلحين ، إثر كمين قرب قرية ذيبين بالريف الجنوبي ، وقال ناشطون محليون إنهم عصابة سبق أن خطفت مدنيين من ريف السويداء ، وجد آخرهم (وهو من آل المحيثاوي) مقتولاً قبل أشهر.

في سياق آخر ، تصدى رجال دين (مشايخ) من قرية المزرعة في ريف السويداء الغربي ، لمحاولة دورية من الأمن العسكري التابع لقوات النظام ، اعتقال أحد مشايخ القرية ، عصر الجمعة 5 تموز ، حسب مراسل «ضوضاء».
وأوضح المراسل أنّ شجاراً دار بين مشايخ في قرية المزرعة وعناصر الدورية ، على خلفية محاولة الأخيرة اعتقال شيخ شاب ، ومصادرة مسدس اشتراه ، وذلك بعد اعتراف معتقل لدى فرع الأمن العسكري ببيع مسدس للشيخ ، وحاول مشايخ وأهالي فضّ الشجار ، إلاّ أنّ العناصر أصرّوا على اعتقال الشيخ ، ما دفع بعض الموجودين إلى الاشتباك معهم بالأيدي وضربهم ، قبل أن يتمكنوا من الفرار بسيارتهم.

ريف السويداء الغربي شهد كذلك ، خلافات بين قوات النظام وعناصر من مليشيا ما يسمى «جيش الدفاع الوطني» ، واستقالتهم بشكل جماعي في بلدة المزرعة ، يوم الأحد 6 تموز ، بعد توقف النظام عن دفع رواتبهم منذ شهرين ، وأفاد مصدر من داخل البلدة مراسل «سويدا خبر» ، أنّ قوات النظام وضعت عناصر تابعين لها من خارج البلدة على الحواجز ، بدلاً من العناصر المستقيلين.

أخبار

«الحر» وكتائب إسلامية يسيطرون على اللواء 61 بدرعا وأجزاء واسعة من اللواء 90 بالقنيطرة

سيطر مقاتلو الجيش الحر وكتائب إسلامية، على اللواء 61 في بلدة الشيخ سعد بريف درعا الغربي، الثلاثاء 15 تموز الماضي، بعد اشتباكات عنيفة مع قوات النظام، أسفرت عن مقتل عشرات من قوات النظام، وسقوط عدد من القتلى والجرحى في صفوف «الحر» والكتائب الإسلامية.

وجاءت السيطرة بعد أقل من يوم على إعلان الفصائل المقاتلة، معركة باسم «بدر القصاص على أرض النحاس»، بهدف السيطرة على اللواء 61 وبلدة الشيخ سعد، وفق بيان مصور نشر على موقع التواصل الاجتماعي «يوتيوب».

وحسب ما جاء في البيان، فإن الفصائل المشاركة في المعركة هي: «جبهة ثوار سوريا، حركة المثنى الإسلامية، فرقة الحمزة، فوج المدفعية الأول، لواء الحبيب محمد، لواء عمر المختار، لواء المهاجرين والأنصار، كتيبة العقاب، كتيبة أنصار السنة، كتيبة الأمة الواحدة، وكتيبة سعد».

وكانت معارك السيطرة على اللواء 61، بدأت منذ شهر أيلول 2013، عندما أعلنت «جبهة ثوار سوريا» سيطرتها على «سرية الدرعيات» التابعة له، جنوب محافظة القنيطرة، حسب وكالة «سمارت» للأنباء، وشملت المعركة الأخيرة آخر مقرات قوات النظام في اللواء، وهي كتيبة الدبابات، الكتيبة 26 مشاة، كتيبة النقل والآليات، وجميعها في بلدة الشيخ سعد.

وفي وقت سابق من الشهر ذاته، أعلنت عدّة فصائل من الجيش الحر، تشكيل «فرقة القادسية» بدرعا، في بيان مصور نشر عبر الإنترنت، وحدّد أهداف تشكيل الفرقة «بتأمين الحماية، من خلال تشكيل قضاء عسكري، وتشكيل قوة أمنية لملاحقة الخارجين عن القانون، والقتال حتى إسقاط النظام».

وتضم الفرقة ألوية: «فرسان الحق، حمص الوليد، جسر حوران، عمر بن عبد العزيز»، وتجمع «شهداء الكرامة»، وكتيبتي «مغاوير المسيفرة، والحق».

في سياق آخر، حاول مسلحون مجهولون فجر الجمعة 18 تموز، اغتيال ثلاثة من قادة الجيش الحر في ريف درعا، حسب ما أكد مراسل وكالة «سمارت» هناك، حيث أطلق ملثمون النار على منزل نائب قائد «فرقة اليرموك» في بلدة نصيب، «أبو كنان الشريف»، بينما كان موجوداً مع أفراد أسرته، وبينهم نساء وأطفال، دون وقوع إصابات، فيما تمكن مقاتلو الفرقة من القبض على أحد الملثمين.

كذلك أعلنت الهيئة الإعلامية في «لواء مغاوير حوران»، عن محاولة اغتيال طالت قائده الميداني «أبو علي العبود»، وذلك بزرع عبوة ناسفة قرب مقره في بلدة الجيزة، انفجرت فجراً، ودارت اشتباكات بين مقاتلي اللواء ومسلحين مجهولين.

بالتزامن مع العمليتين، أطلق مجهولون النار على منزل قائد «لواء شباب السنة» في بلدة الطيبة، «عبد الرحيم الزعبي»، دون تسجيل إصابات.

وفي محافظة القنيطرة القريبة، سيطر الجيش الحر وكتائب إسلامية الأربعاء 9 تموز، على مواقع لقوات النظام، حسب ما ذكر المكتب الإعلامي لـ«ألوية وكتائب أبابيل حوران»، عبر صفحته الرسمية على موقع «فيسبوك».

ودارت اشتباكات عنيفة، سيطر إثرها مقاتلو «الحر» وكتائب إسلامية على سرية خان الحلابات وقرية رسم الدرب، ضمن معركة أطلق عليها تسمية «الشمس وضحاها»، وكانت «غرفة عمليات الفاتحين» في المنطقة الجنوبية الغربية، أعلنت في بيان لها في اليوم ذاته، بدء معركة «الشمس وضحاها»، بهدف السيطرة على مواقع قوات النظام في اللواء 90، وسرايا كودنة ومزارع عين الباشا وبلدة عين الدرب ورسم المقبرع وكتيبة الدبابات.

وقال البيان إنّ الفصائل المشاركة في المعركة هي: «غرفة عمليات الفاتحين، التي تضم ألوية أبابيل حوران، جيدور حوران، شهداء دمشق، المدينة المنورة، السبطين، الحسن بن علي، وغرفة عمليات الفتح المبين التي تضم الفرقة 24، ألوية الحرمين الشريفين وأحباب الرسول وشباب الهدى، إلى جانب ألوية تبارك الرحمن، المجاهدين، أحفاد عمر».

في اليوم الثاني من المعركة، سيطر الجيش الحر على سرية عين الدرب التابعة للواء 90، وقريتي عين الدرب ومجدولية، حسب وكالة «سمارت»، وأوضحت الوكالة أنّ السيطرة جاءت بعد اشتباكات بين قوات النظام، ومقاتلي «لواء السبطين» و«لواء شهداء الحرية» التابعين «للحر»، وسط قصف لقوات النظام بقذائف الدبابات والقنابل العنقودية على منطقة المواجهات.

هذا وقصفت قوات النظام بالمدفعية الثقيلة، القرى التي سيطر عليها «الحر» وكتائب إسلامية خلال المواجهات، من مقارها في تلال مسحرة والشعار والحارّة، في ريفي القنيطرة ودرعا.

كتيبة الطيبة - اللواء (61)

بيان «محامو السويداء من أجل الحرية»

توضيح للرأي العام :

سُرّبت وثيقة من الائتلاف تُفيد بأن المجلس المحلي (المزعوم) في السويداء يضم كافة فعاليات الثورة في المحافظة ومنها المحامون الأحرار ، لم نستغرب ما جاء في تلك الوثيقة من كذب وتزوير ، باعتبارنا لم نرَ في حالة المجلس المحلي المذكو سوى حالة افتراضيّة مُتسلّقة على الثورة وأحرارها ، ولن نتحدّث هنا عن دور محامي السويداء من أجل الحرية في الدفاع عن معتقلي الثورة ... فعن أي مكتب قانوني تولّى شؤون مُعتقلي الثورة يتحدثون ؟!!

وأمام هذا التزوير الفاضح للحقائق ، يهم هيئة محامي السويداء من أجل الحريّة أن تُبلغ الرأي العام أن محامي السويداء من أجل الحريّة لم يكونوا يوماً ضمن مُكونات هذا المجلس المزعوم ، وسنكتفي بنشر رسالة لهيئة محامي السويداء من أجل الحريّة مؤرخة في 2013/9/8 أُرسلت إلى تجمع القوى الوطنيّة في السويداء وثُليت علناً في اجتماع أمانته العامة تُبيّن موقفنا مما يُسمّى مجلس محلي.

الرسالة الى تجمع القوى المؤرخة في 2013/9/8

(إن هيئة محامي السويداء من أجل الحرية وباعتبارها أحد أصوات وهيئات الثورة السورية التي ثارت على النظام المستبد اللاديمقراطي, فإنها تتخذ من تجسيد الديمقرطية قولاً وفعلاً وممارسة, وترى فيما يتعلق بموضوع المجلس المحلي المزعوم التابع للائتلاف حالة شكلت وتكونت بشكل غير ديمقراطي, وإنما بُنيت على دهاليز الائتلاف وأفراده السياسية, وعليه فإن هيئة محامي السويداء من أجل الحرية لا تعترف بمكون اسمه المجلس المحلي في السويداء ولا تعتبره شرعي وممثل للثورة والمعارضة والحراك المدني في محافظة السويداء, وعليه فإننا نسجل تحفظنا على التعامل أو التنسيق معه وفق حالته الراهنة كونه غير منتخب, ونسجل تحفظنا أيضاً فيما إذا سار تجمع القوى الوطنية في السويداء على التعامل والتنسيق معه).

قرار متخذ من المكتب التنفيذ بتاريخ 2013/9/8, وصُدق من الهيئة بتاريخ 2013/10/6

يسقط النظام وتعيش الثورة الحرّة النقيّة من المتسلقين

محامو السويداء من أجل الحريه
July 19

توضيح للرأي العام :

سُرّبت وثيقة من الائتلاف تُفيد بأن المجلس المحلي (المزعوم) في السويداء يضم كافة فعاليات الثورة في المحافظة ومنها المحامون الأحرار، لم نستغرب ما جاء في تلك الوثيقة من كذب وتزوير، باعتبارنا لم نرَ في حالة المجلس المحلي المذكو سوى حالة افتراضيّة مُتسلّقة على الثورة وأحرارها، ولن نتحدّث هنا عن دور محامي السويداء من أجل الحرية في الدفاع عن معتقلي الثورة ... فعن أي مكتب قانوني تولّى شؤون مُعتقلي الثورة يتحدثون ؟!!

وأمام هذا التزوير الفاضح للحقائق، يهم هيئة محامي السويداء من أجل الحريّة أن تُبلغ الرأي العام أن محامي السويداء من أجل الحريّة لم يكونوا يوماً ضمن مُكونات هذا المجلس المزعوم، وسنكتفي بنشر رسالة لهيئة محامي السويداء من أجل الحريّة مؤرخة في 8/9/2013 أُرسلت إلى تجمع القوى الوطنيّة في السويداء وثُليت علناً في اجتماع أمانته العامة تُبيّن موقفنا مما يُسمّى مجلس محلي.

الرسالة الى تجمع القوى المؤرخه في 8/9/2013

(إن هيئة محامي السويداء من أجل الحرية وباعتبارها أحد أصوات وهيئات الثورة السورية التي ثارت على النظام المستبد اللاديمقراطي, فإنها تتخذ من تجسيد الديمقرطية قولاً وفعلاً وممارسة, وترى فيما يتعلق بموضوع المجلس المحلي المزعوم التابع للائتلاف حالة شكلت وتكونت بشكل غير ديمقراطي, وإنما بُنيت على دهاليز الائتلاف وأفراده السياسية, وعليه فإن هيئة محامي السويداء من أجل الحرية لا تعترف بمكون اسمه المجلس المحلي في السويداء ولا تعتبره شرعي وممثل للثورة والمعارضة والحراك المدني في محافظة السويداء, وعليه فإننا نسجل تحفظنا على التعامل أو التنسيق معه وفق حالته الراهنة كونه غير منتخب, ونسجل تحفظنا أيضاً فيما إذا سار تجمع القوى الوطنية في السويداء على التعامل والتنسيق معه).

قرار متخذ من المكتب التنفيذ بتاريخ 8/9/2013, وصُدق من الهيئة بتاريخ 6/10/2013

يسقط النظام وتعيش الثورة الحرّة النقيّة من المتسلقين

موقف «تجمع المهندسين الأحرار في السويداء»

موقف تجمع المهندسين الأحرار بخصوص كتاب المجلس المحلي المنتهية والمتجددة ولايته لترشيح الدكتور رفعت عامر

بعد اطلاعنا على الكتاب المرسل من المجلس القديم الجديد في السويداء الى الائتلاف ووزارة الإدارة المحلية المؤرخ بتاريخ 3-7-2014 تبين ما يلي :

1) لقد تم انشاء هذا المجلس بطريقة افتراضية وشخصية على أساس أن يلعب دوراً في بناء و تأسيس قاعدة مدنية وادارية تخضع لعمل مؤسساتي وهذا لم ينجز وكان أداؤه بعيد كل البعد عن أي عمل مؤسساتي لغياب المعايير العلمية والإدارية في ذهنية القائمين على العمل ضمن المجلس.

2) مارس المجلس ذهنية التهميش والإقصاء لكثير من القوى الفاعلة والحقيقية في العمل المدني السلمي إذ كانت ادارة المجلس المذكور تسير من قبل أفراد ضمن مزاج ورغبات و نوازع شخصيه لا ترتقي الى مستوى العمل المهني والإداري والشعبي أيضا.

3) لم تسخر الأموال لأي عمل تنموي أو تفعيل حقيقي لوظيفتها المخصصة بل كانت سبباً في الانقسامات داخل بعض المكونات المدنية والسياسية في المحافظة كون صرف الأموال خضع للمحسوبيات وخلق حالة من الشللية الواضحة أو لتشكيل مكون جديد يخدم مصالح أشخاص بعينها ...واعتماد الصلاحيات المطلقة في الصرف لغياب الرقابة والمحاسبة في ادارة المجلس..

4) استخدام ذريعة القبضة الأمنية لاستلاب القرارات واعتماد الصلاحيات المطلقة في ادارة المجلس وطريقة صرف الأموال .

5) نحن كمهندسين نعلن استنكارنا لاستخدام تجمع المهندسين كمكون من مكونات العمل أو إدارته ولم يتم إعلامنا لا باللجنة التحضيرية أو أخذ الرأي بأي عمل يتعلق بالمجلس... لذلك إن ما ورد في كتاب المكتب التنفيذي المزعوم هو تزوير واستخدام مكونات وهمية لتمرير قرارات جديدة تخدم حالتهم فقط ... وإعادة إنتاج مجلس جديد مفصل على مقاسهم ويديره نفس الأشخاص من قريب أو بعيد حسب المصالح الفردية... لذلك نؤكد على عدم شرعية المجلس بتركيبته القديمة الجديدة... وعدم اعترافنا على كل ما يصدر عنه.

السويداء 20 - 7 - 2014

تجمع المهندسين الأحرار في السويداء

موقف تجمع المهندسين الأحرار بخصوص كتاب المجلس المحلي المنتهية والمتجددة ولايته لترشيح الدكتور رفعت عامر

بعد اطلاعنا على الكتاب المرسل من المجلس القديم الجديد في السويداء إلى الائتلاف ووزارة الإدارة المحلية المؤرخ بتاريخ 2014/7/3 تبين ما يلي:

1) لقد تم إنشاء هذا المجلس بطريقة افتراضية على أساس أن يلعب دوراً في بناء وتأسيس قاعدة مدنية وإدارية تخضع لعمل مؤسساتي وهذا لم ينجز وكان أداؤه بعيداً كل البعد عن أي عمل مؤسساتي لغياب المعايير العلمية والإدارية في ذهنية القائمين على العمل ضمن المجلس.

2) مارس المجلس ذهنية التهميش والإقصاء لكثير من القوى الفاعلة والحقيقية في العمل المدني السلمي إذ كانت إدارة المجلس المذكور تسير من قبل أفراد ضمن مزاج ورغبات ونوازع شخصية لا ترتقي إلى مستوى العمل المهني والإداري والشعبي أيضاً.

3) لم تسخر الأموال لأي عمل تنموي أو تفعيل حقيقي لوظيفتها المخصصة بل كانت سبباً في الانقسامات داخل بعض المكونات المدنية والسياسية في المحافظة كون صرف الأموال خضع للمحسوبيات وخلق حالةً من الشللية الواضحة أو لتشكيل مكون جديد يخدم مصالح أشخاص بعينها... واعتماد الصلاحيات المطلقة في الصرف لغياب الرقابة والمحاسبة في إدارة المجلس..

4) استخدام ذريعة القبضة الأمنية لاستلاب القرارات واعتماد الصلاحيات المطلقة في إدارة المجلس وطريقة صرف الأموال.

5) نحن كمهندسين نعلن استنكارنا لاستخدام تجمع المهندسين كمكون من مكونات العمل أو إدارته ولم يتم إعلامنا لا باللجنة التحضيرية أو أخذ الرأي بأي عمل يتعلق بالمجلس... لذلك إن ما ورد في كتاب المكتب التنفيذي المزعوم هو تزوير واستخدام مكونات وهمية لتمرير قرارات جديدة تخدم حالتهم فقط... وإعادة إنتاج مجلس جديد مفصل على مقاسهم ويديره نفس الأشخاص من قريب أو بعيد حسب المصالح الفردية... لذلك نؤكد على عدم شرعية المجلس بتركيبته القديمة الجديدة... وعدم اعترافنا على كل ما يصدر عنه.

السويداء2014/7/20

تجمع المهندسين الأحرار في السويداء

HAWA
SMART

إذاعة هوا سمارت
راديو الكل
العاصمة أون لاين
سوريالي

دمشق.حمص.حماه 103.2

حلب.ادلب.اللاذقية.دير الزور 99.6

من الساعة

6 الصبح - 12 مساءً

تحقيق

الائتلاف الوطني: مقتضيات الدور وتحديات الثورة

أيمن سليمان

في 11 كانون الثاني 2012 ، أعلن في العاصمة القطرية الدوحة عن تشكيل «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة» ، وهو التشكيل الأوسع لقوى المعارضة السورية منذ اندلاع الثورة السورية في 15 آذار عام 2011

فهل كان الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة بعد أكثر من عام ونصف على تأسيسه ، المرجعية السياسية للشعب السوري الساعي للحرية والكرامة ؟ ماهي المقتضيات التي دعت إلى تشكيله ؟ وماهي التحديات التي رافقت أدائه ؟ .

مبادرة فورد - سيف

بعد سبعة أشهر من انطلاق الثورة السورية ، تأسس المجلس الوطني السوري في 2 تشرين الأول 2011 ، في مدينة إسطنبول التركية ، كأول مؤسسة للمعارضة السورية بعد الثورة معترف بها.

صاغ المجلس رؤيته من خلال وثيقته التأسيسية ، التي تضمنت إسقاط النظام وبناء دولة ديمقراطية. لكن سرعان ما وجهت انتقادات داخلية لأداء المجلس الوطني خاصة اعتماده على المحاصصة في تشكيله .

«الحاجة أكثر من أي وقت مضى، لأن تتداعى فصائل المعارضة السياسية والقوى الثورية التي تناضل من أجل اسقاط نظام الأسد، وإنهاء معاناة شعبنا، والانتقال نحو دولة ديمقراطية مدنية تعددية قوية مستقرة، كي تلتقي في إطار قيادي جامع».

وبدأت تحركات من معارضين سوريين ودول غربية ، لإيجاد كيان سياسي أوسع من المجلس الوطني السوري ، كان أبرزها مبادرة النائب السابق والمعارض السوري رياض سيف ، كنواة لتشكيل جسم سياسي يستوعب قوى ثورية جديدة .

«الحاجة أكثر من أي وقت مضى ، لأن تتداعى فصائل المعارضة السياسية والقوى الثورية التي تناضل من أجل اسقاط نظام الأسد ، وإنهاء معاناة شعبنا ، والانتقال نحو دولة ديمقراطية مدنية تعددية قوية مستقرة ، كي تلتقي في إطار قيادي جامع».

بهذا التعريف وضح المعارض السوري رياض سيف الأسباب والتحديات التي دعت لطرح مبادرته. وسميت مبادرته «مشروع هيئة المبادرة الوطنية السورية» ، وتقترح المبادرة قيادة سياسية مقرها عمان ، تكون بديلاً عن «المجلس الوطني». وكان الدعم الأمريكي للمبادرة واضحاً ، متمثلاً بالسفير الأمريكي السابق روبرت فورد ، وتصريحات وزيرة الخارجية آنذاك هيلاري كلنتون ، حيث دعت وزيرة الخارجية الأميركية ، «لتأسيس كيان معارض أوسع ، يكون «المجلس الوطني» طرفاً فيه ولا يقوده» ، لكن رياض سيف قال في تصريحات صحفية:«إن المبادرة تم طرحها قبل أربعة شهور داخل «المجلس» ، وإنها ذات خلفية وطنية بحتة». هكذا شكلت تلك المبادرة التي طرحها « سيف» النواة الأولى نحو تشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة والتي تفعلت في مؤتمر الدوحة.

إعلان الدوحة

عقدت في العاصمة القطرية الدوحة ما بين 8-11 تشرين الثاني 2012 ، أعمال مؤتمر موسع للمعارضة السورية كان محوره الأساسي مبادرة رياض سيف ، لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً كبيراً في تنظيمه. وشارك في مؤتمر الدوحة الموسع 420 شخصية ، تمثل 23 كتلة سياسية ، بينها 13 كتلة ستشارك فيه للمرة الاولى.

واتفق في نهاية المؤتمر 11 تشرين الثاني 2012 ، كل من المجلس الوطني السوري المعارض ، وباقي أطراف المعارضة الحاضرة في هذا الاجتماع ، على إنشاء الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية ، تكون عضويته مفتوحة لكافة أطياف المعارضة السورية ، حيث يوضح النظام الأساسي للائتلاف نسب تمثيل كل طرف ، ويهدف هذا «الائتلاف» إلى إسقاط النظام القائم برموزه ، وحل أجهزته الأمنية ، والعمل على محاسبة المسؤولين عن دماء الشعب السوري.

كما نص النظام الأساسي للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية ، على أن يختار الائتلاف حكومة مؤقتة تعمل على إسقاط النظام القائم حالياً ، لا يجوز لها الدخول في حوار أو التفاوض مع هذا النظام ، فضلاً عن تسيير القطاعات المختلفة المتعلقة بالشؤون السورية ، وضمان وحدة وسيادة الأراضي السورية.

طرحت الموافقة على إجراء التفاوض مع النظام، خلافاً في المعارضة حول خروج «الائتلاف» عن مبادئ ميثاقه التأسيسي، التي اتفق عليها في الدوحة، والتي تنص على عدم التفاوض مع النظام.

رياض سيف

رئيس الائتلاف هادي البحرة

جورج صبرا

احمد معاذ الخطيب

وجرى انتخاب معاذ الخطيب إمام المسجد الأموي سابقاً ، أول رئيس للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة بـ45 صوتاً من أصل 63 صوتاً.
كما انتخب كل من رياض سيف نائباً للرئيس بـ37 صوتاً وسهير الأتاسي نائبة ثانية للرئيس بـ32 صوتاً ، وحصل مصطفى الصباغ على منصب الأمين العام بـ28 صوتاً.

جرى انتخاب معاذ الخطيب إمام المسجد الأموي سابقاً، أول رئيس للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة بـ45 صوتاً من أصل 63 صوتاً. كما انتخب كل من رياض سيف نائباً للرئيس بـ37 صوتاً وسهير الأتاسي نائبة ثانية للرئيس بـ32 صوتاً، وحصل مصطفى الصباغ على منصب الأمين العام بـ28 صوتاً.

الكتل المشكلة له حال تأسيسه

يتكون الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة من 63 مقعداً ، ويمثل أعضاؤه معظم التشكيلات والكيانات السياسية المعارضة والثورية ، وهي: المجلس الوطني السوري ، والهيئة العامة للثورة السورية ، ولجان التنسيق المحلية ، والمجلس الثوري لعشائر سوريا ، ورابطة العلماء السوريين ، واتحادات الكتاب ، والمنتدى السوري للأعمال ، وتيار مواطنة ، وهيئة أمناء الثورة ، وتحالف معا ، والكتلة الوطنية الديمقراطية السورية ، والمكون التركماني ، والمجلس الوطني الكردي ، والمنبر الديمقراطي ، والمجالس المحلية لكافة المحافظات ، إضافة إلى بعض الشخصيات الوطنية وممثل عن المنشقين السياسيين.

الاعتراف الدولي

بدعم خليجي (قطري) وبالتنسيق مع الجامعة العربية ، طالب الأمين العام لجامعة الدول العربية « نبيل العربي» دول العالم ، للاعتراف بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة كممثل وحيد وشرعي للشعب السوري.
وفي 12 تشرين الثاني 2012 ، اعترفت كل من المملكة العربية السعودية ، وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة والكويت وعمان «بالائتلاف» كممثل شرعي للشعب السوري ، وسحبت اعترافها من النظام السوري ، وبعد بضع ساعات ، اعترفت دول الجامعة العربية باستثناء العراق ولبنان والجزائر « بالائتلاف» كممثل شرعي للشعب السوري.
كما حظي «الائتلاف» بدعم من قبل كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، التي أصدرت بيانا صحافياً ، تهنئ فيه الممثلين عن الشعب السوري على تشكيل «الائتلاف». ونص البيان على «إننا نتطلع إلى دعم «الائتلاف الوطني» ، في خط طريقه نحو نهاية حكم الأسد الدموي ، وبداية مستقبل سالم وعادل وديمقراطي الذي يستحقه كل السوريين.
وأكد البيان على التزام الولايات المتحدة بالمساعدات الإنسانية وغير القتالية ، وشكر قطر على دورها في المؤتمر.
لكن الاعتراف الأبرز «للائتلاف الوطني» جاء من الأمم المتحدة في 14 أيار 2013 بقرار أممي أيدته 107 دول وعارضته 12دولة والذي اعترفت فيه الأمم المتحدة «بالائتلاف» ممثلاً شرعياً للشعب السوري.

معاذ الخطيب: مبادرات وتحديات

برزت تحديات كثيرة أمام «الائتلاف» منذ تأسيسه ، فمع غياب الدعم الدولي الحقيقي للثورة السورية ، وتشتت الفصائل العسكرية على الأرض ، كانت وحشية النظام و دمويته تزداد تجاه الثوار بكل أنواع الأسلحة الفتاكة.
حاول معاذ الخطيب خلال توليه ، توحيد الفصائل المسلحة وتشكيل قيادة لها ، وبالفعل تم تشكيل القيادة الموحدة للجيش السوري الحر في 28 كانون الثاني 2013 ، بقيادة سليم إدريس.
قدم الخطيب مبادرة للتفاوض مع النظام في 30 كانون الثاني 2013 عبر فيها عن استعداده للجلوس والتفاوض مع ممثلين للنظام ، بشرط إطلاق سراح 160 ألف معتقل في سجونه ، والإيعاز لسفاراته بمنح جوازات سفر للسورين في الخارج وتجديدها.
ومع تفاقم الأزمة الإنسانية في سورية ، وازدياد عدد النازحين في الداخل ، دعا الخطيب فتح ممرات إنسانية لوصول المساعدات إلى المناطق المحررة والمحاصرة من قبل النظام السوري.
الانقسامات الحادة التي واجهت «الائتلاف» خاصة في موضوع تشكيل حكومة مؤقتة ، أدت لتقديم معاذ الخطيب استقالته من رئاسة الائتلاف ، في 22 آذار 2013 ، قبل يومين فقط من انعقاد القمة العربية في الدوحة.
وبعد وساطة قطرية قبل الخطيب حضور القمة ، وتمثيل الائتلاف بتسلم مقعد سوريا في الجامعة العربية.

احمد الجربا

جورج صبرة: رئيساً مؤقتاً

تولى جورج صبرة في 13 أيار 2013 رئاسة «الائتلاف» مؤقتاً ، إلى حين انتخاب الهيئة العامة رئيساً جديداً له.
وخلال تلك الفترة عادت الدعوات «للائتلاف» باستيعاب قوى جديدة ، تشكلت مؤخراً أهمها الكتلة الديمقراطية (اتحاد الديمقراطيين السوريين لاحقاً).
وبالفعل أقرت الهيئة العامة للائتلاف في اجتماعها المنعقد باسطنبول في 31 أيار 2013 توسعة بإضافة 43 عضواً جديداً (15 من هيئة الأركان)،(14 من الحراك

الثوري) ، (14 من اتحاد الديمقراطيين).

الحكومة المؤقتة

كان تشكيل الحكومة المؤقتة ، من أبرز التحديات التي واجهت «الائتلاف الوطني» ، خاصة بعد تسلم «الائتلاف» مقعد سوريا في الجامعة العربية ، والتي اشترط وزراء خارجيتها تشكيل حكومة مؤقتة.

وبدعم من المجلس الوطني السوري ،(كتلة الأخوان المسلمين) ، عين الائتلاف غسان هيتو رئيساً للحكومة السورية المؤقتة ، ما أثار حفيظة بعض أعضاء الائتلاف وعلقوا عضويتهم.

أقرت الهيئة العامة للائتلاف في اجتماعها المنعقد باسطنبول في 31 أيار 2013 توسعة بإضافة 43 عضواً جديداً (15 من هيئة الأركان)،(14 من الحراك الثوري) ، (14 من اتحاد الديمقراطيين).

تشكيل الحكومة المؤقتة برئاسة هيتو ، عارضه رئيس «الائتلاف» معاذ الخطيب ، ورفضته كثير من القوى الثورية في الداخل ، من أبرز تلك القوى الهيئة العامة للثورة السورية ، وهيئة الأركان في الجيش السوري الحر ، ما دفع هيتو أخيراً إلى تقديم استقالته.

اجتمع «الائتلاف الوطني» في 14 أيلول 2013 ، وانتخب الدكتور أحمد طعمة رئيساً للحكومة المؤقتة.

الجربا: سلطة الغرف السرية

انتخب أحمد عاصي الجربا رئيساً جديداً «للائتلاف» في 6 تموز 2013 وحصل على 55 صوتاً مقابل 52 لمنافسه مصطفى الصباغ.

اتسمت فترة تولي الجربا بالكثير من الخلافات والانقسامات والتحديات ، ووجهت كالفترتين السابقتين انتقادات لطريقة عمل «الائتلاف» ، وأن «الائتلاف» لم يكمل حتى اليوم عملية المأسسة في عمله.

يضاف إلى ذلك التعقيدات التي عبرت فيها الثورة السورية في الفترة الاخيرة ، على صعيدي الأرض والمجتمع الدولي ، حيث شهدت تراجعاً عسكرياً للثوار في الجبهات ، خاصة في حمص وريفها ، دون أن يستطيع «الائتلاف» تقديم الكثير للثوار من أجل

الصمود في مواجهة آلة النظام الدموية.

كما شهدت هذه الفترة ازدياد تدخل ميليشيا حزب الله اللبناني إلى جانب النظام في جبهات عديدة ، وازدياد نفوذ تنظيم داعش الذي تغلغل و سيطر على أجزاء من المناطق المحررة.

في 11 تشرين الثاني 2013 عقدت الهيئة العامة «للائتلاف» اجتماعاً في إسطنبول واتخذت قراراً بقبول المجلس الوطني الكردي ضمن تركيبة الائتلاف ، وقبول 11 عضواً منه في الهيئة العامة. ومناقشة الدعوة لحضور جنيف 2.

جنيف2

بعد أخذ ورد وضغوط غربية خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية ، قرر «الائتلاف الوطني» المشاركة في مؤتمر جنيف 2 ، في اجتماع عقده بمدينة اسطنبول في 18 كانون الثاني 2014.

شكلت موافقة «الائتلاف الوطني» انقسامات جديدة في المعارضة السورية ، وفي جسد الائتلاف نفسه ، حيث قرر 44 عضواً من أعضائه الانسحاب من «الائتلاف» ، يمثلون كتل: الحركة التركمانية ، المنتدى السوري للأعمال ، المجالس المحلية ، المجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية ، أعضاء من هيئة أركان الجيش الحر ، شخصيات وطنية مستقلة ، كتلة الحراك الثوري ، كتلة الحراك الثوري المستقل في المجلس الوطني السوري ، التجمع الوطني الحر للعاملين في مؤسسات الدولة السورية.

كما طرحت الموافقة على إجراء التفاوض مع النظام ، خلافاً في المعارضة حول خروج «الائتلاف» عن مبادئ ميثاقه التأسيسي ، التي اتفق عليها في الدوحة ، والتي تنص على عدم التفاوض مع النظام.

واليوم ومع تولي هادي البحرة رئاسة الائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة ، يواجه الائتلاف وقيادته الجديدة تحديات كبيرة ، على رأسها تلاشي دور هيئة الأركان بصيغتها القديمة ، وخسارة مناطق محررة لصالح تنظيم داعش ، وفشل مؤتمر جنيف 2 ، وتشكيل حكومة جديدة ، بعد أن افتتحت فترة رئاسة البحرة بحل الحكومة القديمة ، فهل يستطيع «الائتلاف» استعادة القرار الوطني ، لمواجهة تلك المتغيرات والتحديات الخطيرة التي تواجه الثورة السورية ؟!هو سؤال برسم الايام القادمة.

رأي

من فضاء الطغيان إلى فضاء الحرية

جبر الشوفي

ككل الطغاة عبر التاريخ القريب والبعيد ، عمل حافظ الأسد منذ انقلابه على زملائه البعثيين قيادة صلاح جديد1970/10/16 ، بما أطلق عليه إعلامه المبرمج والمدروس بعناية ، «الحركة التصحيحية» ، وقد روعيّ في دلالة هذه التسمية أن تشي باستمرار سلطة البعث وتصحيح مسارها في آن واحد ، بعد أن حرفته «العقلية المناورة » ، حسب تعبيره ، للقيادة التي كان هو نفسه ركناً رئيسياً من أركانها ، حيث كان وزيراً للدفاع وعضواً في القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم ، وكان طبيعياً أن يرجع حافظ الأسد خلافه مع زملائه ، إلى الخلاف في المسألة الوطنية ومهمة تحرير الجولان من الاحتلال الصهيوني ، وأن يروّج لنفسه بصفته رجل التحرير مستثمراً كل البعد الرمزي والوجداني لهذه المسألة الوطنية الأهم ، وبها وعبرها وسع لنفسه مساحة تماس شعبية مع قضية من أهم قضايا الشأن الوطني العام بأبعاده القومية ، والمتمثلة بالموقف من الصهيونية ، ورغبة الثأر لهزيمة حزيران المذلة.

من هنا حرص الأسد على خروجه للناس محاطاً بهالة من العظمة والتميّز ، وبها أقام الجبهة الوطنية التقدمية ، بصفتها صفقة ضمنت له سكوت الأحزاب التقليدية وولائها ، على خط التحرير والصمود في وجه العدو ، والتحالف الوطيد مع الاتحاد السوفييتي بوصفه قائداً لخط النضال الأممي في مواجهة الإمبريالية العالمية ، ورأس حربتها إسرائيل ، وفقاً لأدبيات تلك المرحلة ، واستناداً إلى هذه الركائز بأبعادها الوطنية والقومية والعالمية ، وضع نظامه في صفّ المواجهة مع الإمبريالية والرجعية والصهيونية ، وكسب ثقة الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية ودول حركة التحرر العربية والدولية ، وحافظ على علاقات مرنة مع محيطه العربي والدولي خارج هذه المنظومة ، حيث اتسمت سياساته بالبراغماتية ، وبها تخلّص من عصابية مرحلة صلاح جديد ، التي ساهمت بعزل سورية عن محيطها العربي التقليدي في دول الخليج تحديدا ، ممهداً بذلك لدعم عربي في حرب تشرين «التحريرية» التي أعد لها بالتنسيق مع أنور السادات ، ليبرز بصفته رمزاً وطنياً وقائداً محرراً. وبالاستناد إلى هذه المهمة الوطنية النبيلة ، أعطى لنظامه مشروعية القبض بيد من حديد على السلطات كلها ، وليضيق الخناق على عنق البلاد ، منتقلاً بموجبها وتكميلاً لها إلى احتلال ممنهج للفضاء الوطني العام ، الذي بات مزدحماً بصوره المتباينة الدلالة والرموز وبتماثيله وأقواله ، مع الحرص أن يكون تنوّعها وتعددها خادماً لرمزية صاحبها ، وقوة حضوره وصلابته وقيادته الفذة الحكيمة.

من هنا ومن هذه الدلالات الرمزية اكتسب تحطيم الثوار لتماثيله صفة رمزية ، تندرج في أهمية تحرير الفضاء الوطني من صوره وأوثانه الصادمة للبصر ، معبرين عن حالة ثأر وانتقام ممن استقر حضوره المديد في وجدان الجماعة كرهاً ، وخلف عند خصومه وضحاياه غلاً ، طال احتباسه في النفوس ، حتى لم تعد هذه الجموع تطيق رؤية تمثال لطاغية أذلها زمناً ، حينما لم تكن تستطيع أن تنظر حتى إلى تمثاله شزراً ولو بينها وبين ذاتها ، وقد حان الوقت الآن لإسقاط هذا الوثن المتألّه المتعالي من منصته الصادمة للبصر.

لذلك فإن هذه الجموع الغاضبة وهي تعمل فؤوسها بالتمثال ، لم تكن تعبر عن مجرد انتقام قام به شخص أو مجموعة ، بعد أن تحررت من خوفها وعجزها ، وغدت لأول مرة في موقع إثبات الذات ، وتحقيق الرغبة ، و التحرر من شلل الإرادة ، والخوف المتوارث منذ زمن طويل ، وقد اعتادوا فيه على السكوت عن حقوقهم بقولهم ، «اليد التي لا تقدر عليها قبلها وادعُ عليها بالكسر» .

نعم قد يكون للانتقام من تماثيل المستبد دلالات كثيرة ، وعوامل واعية وأخرى غير واعية ، ولكل سبب من الأسباب ودافع من الدوافع نصيب من الصحة والإصابة ، ولكن الثورة والثوار عندما يطهرون فضاء البصر ، لا يقفون عند حدودها ، بل إنهم يتجاوزونها ليدشنوا مرحلة تحرير

الذات والمجتمع ، عبر تحرير فضاء الوطن من أصنامه ، بعد أن أحتلت فضاء عقولهم بمختلف أساليب الترويج والترغيب والترهيب ، حتى اعتادوا على رؤيتها وساكنوها في الساحات والمنعطفات ، وعلى التلال والمؤسسات ، وتدريجياً غدت أو كادت أن تصبح من ضمن المكونات الثابتة لفضاءاتهم كلها.

لذا فحينما تحرر الثورة السورية فضاءها من التماثيل ، تكون قد حررت البصر من ثبوتيات المكان وسكونيته ، ومن منعكساته النفسية الضاغطة سلباً على وجدانهم ، وتكون قد أطلقت العقل من معيقاته وعوائقه ، والوجدان الفردي والجمعي الوطني من تقيته ونفاقه ، لحاكم اضطرت أكثرية السوريين إلى النفاق له ، ليكسبوا رضاه وينالوا منه ولو النزر القليل من حقوقهم وحقوق أولادهم وأسرهم ، حيث بات الولاء «للرئيس» شرط من شروط الوصول إلى بعض المنافع الهزيلة ، والتي ليس من بينها حقوق المواطنة ، لأن هذه الحقوق لا تمنح كلها ولا تمنح جزئياً إلا مقابل خدمات جليلة يؤديها الفرد للنظام.

إنها رغبة أضمرت وتراكمت عبر الزمن ، بعضها فوق بعض ، واختلط فيها الكره والثأر والانتقام ، من مرحلة الحيادية السلبية ، وترك الشأن العام لهم يتحكمون به كما يشاؤون ، فإن حاربوا حاربنا وإن سالموا سالمنا ، وإن أورث ابنه السلطة وعدل الدستور سكتنا ، وفي وعينا ولا وعينا صور ضاغطة لمجازر حماة وتدمر وحي المشارقة وجسر الشاغور ، وفي ذاكرتنا مئات السجناء الأبديين وشبه الأبديين ، لا ذنب لهم إلا أنهم لم يبايعوا الأسد ولم يوالوه ، بل هناك بعض من وقفوا محايدين سلبيين. وإذا كان زرع الفضاءات البصرية والسمعية والعقلية والوجدانية كلها ، ضروري لترسيخ جذور الاستبداد في وعي المجتمع ووجدانه ، فإن تحرير هذه الفضاءات ، يكتسب ضرورته ومشروعيته من كونه خطوة هامة لتحرير كرامة المواطن وإرادته من أساليبه المذلة ، والانتقال إلى إحياء ما قد مات أو تكسّر من هشيم نفسه المرهقة بالتواكل والكسل ، واستجداء سارقي النعمة ومحتكريها.

رأي

واقعها دون سقف التحالفات..
القوى السياسية السورية محكومة بقوى ضغط متعددة

علي سفر

إلى تاريخ كتابة هذه السطور ، وربما سيبقى الأمر بعده ، لم نعثر على واقعة تحالفٍ سياسي مستدام بين قوى المعارضة السورية.

وجود الصراعات يستدعي وجود التحالفات ، هذه أولية من أوليات تحليل الأمر ، وطبقاً لها نستطيع تفسير الحراك السياسي الذي تهادى في سوريا من مرحلة ما قبل الاستقلال ، فصراع الكتلة الوطنية مع حزب الشعب ، كان يستدعي تحالفاتٍ شتى بين هاتين القوتين وبين قوى أخرى ، ولكن الوقائع سرعان ما كانت تفضي إلى انفراط العقد بين المتحالفين ، وبالتأكيد كان إلغاء الحياة السياسية في مرحلة الوحدة ، هو الباب الذي أغلق على المتحازبين ليعيشوا تحالفاً صامتاً وغير معلنٍ قوامه اللاحركة تمهيداً للموات ، إذ لم تستطع مرحلة الانفصال أن تعيد الحراك السياسي وصراعاته إلى سكة تمكن السوريين من صياغة مشروعهم الوطني ، بسبب عدم تبلور الأهداف التي تجعل من الصراع السياسي صراعاً ثانوياً على أرضية تحالف غير معلن على الثوابت في آليات بناء الدولة السورية ، ولهذا كان من السهل على العسكر أن يقوموا بفرط الحكاية كلها ، وليتم الاستغناء عن السياسة ، مقابل مركزة أدوات الحكم في يد حزب البعث الذي سرعان ما تخلص من تحالفاته عبر مذبحة قام بها بعد فبركة محاولة انقلابية في 1963/7/18 ضد الناصريين وبعض المستقلين من ضباط الجيش.

وبتتبع مسار الحراك البعثي ذاته نرى كيف أن الأجنحة التي شكلت القوة الفعلية للبعث كانت تتصارع ولا تتحالف ، ما أدى إلى انقلابين داخليين طحنا المقدرات الباقية للحراك السياسي ، ما أوصل البلاد إلى مرحلة الديكتاتورية المطلقة ، التي تم تزيينها بإكسسوارات من نوع الجبهة الوطنية التقدمية ، والتي يراها البعض تحالفاً مصلحياً مستمراً بقوة دفع القمع ذاته أولاً وبرخص مصالح المنضوين تحتها ثانياً ، عبر الجعالات التي يقدمها البعث للمتصاغرين.

كان إلغاء الحياة السياسية في مرحلة الوحدة، هو الباب الذي أغلق على المتحازبين ليعيشوا تحالفاً صامتاً وغير معلنٍ قوامه اللاحركة تمهيداً للموات، إذ لم تستطع مرحلة الانفصال أن تعيد الحراك السياسي وصراعاته إلى سكة تمكن السوريين من صياغة مشروعهم الوطني

عاشت سوريا ومنذ سبعينيات القرن الفائت مخاضات عدة ، ولاسيما من جهة القوى السياسية المعارضة ، فالقمع ومواجهة الديكتاتورية يوحدان المتضررين ،

ولكنه لا يقيم تحالفاً ، فمنطق التطور الطبيعي لحركة الحياة يفرض انفكاك عرى التقارب حال زوال القوة الدافعة إليه ، وبالعودة إلى أصل التعبير فإن التحالف علاقة تبنى على التّعاون والتّكاتف والاتّفاق ، تُعقد بين طرفين أو أكثر من الدول أو الجماعات في المجال العسكريّ أو السِّياسيّ أو الاقتصاديّ أو غيرهما من المجالات ، بمعنى أن أطراف التحالف يفترض فيه أن تكون في وضع يسمح لها بممارسة ذواتها التي تتحول في الواقع السياسي إلى برامج سياسية واقتصادية واجتماعية. وطالما أن العمل السياسي تحت ظلال الديكتاتورية قد جرى ابتساره ليصبح تعبيراً عن أفضل الطرق في التخفي والهروب من ملاحقة أجهزة القمع ، فإن التحالف بين القوى السياسية المعارضة ، كان تحالفاً غير سياسي ، فالبرامج التي كانت تنشر كمهمات مرحلية للأحزاب اليسارية

المجلس الوطني السوري

مروان حديد

عصام عطار

خالد بكداش

علي حيدر

قدري جميل

مثالاً للفكرة الواقعية ، والتي كانت تعلوها من حيث الترتيب أهداف التخلص من السلطة الديكتاتورية ، والمطالبة بعودة الحياة السياسية إلى البلاد ، كانت تظهر وبشكل واضح أن مسار العمل السياسي الظاهر هو أقل من عتبة السياسة بمعناها العميق ذاته. وهكذا تحت وقع الإلغاء والتهميش ، ووقع الصراع المسلح بين «الطليعة المقاتلة لحزب الله» ، وبين النظام السوري في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي ، بات الحديث عن تحالفات سياسية فاعلة أشبه بمزحة ثقيلة الظل ، فالحزب الشيوعي-المكتب السياسي (حزب الشعب الديموقراطي حالياً) وجد نفسه في جبهة واحدة غير معلنة مع حركة الإخوان المسلمين ، فمواجهة السلطة الديكتاتورية ، التي فتكت بالتنظيمين بشكل عنيف جعلتهما يجتمعان تحت سقف واحد وليس في تحالف ، إذ أن تحالف التيارين السياسيين المتناقضين ، لم يكن لديه مقومات حقيقية أو مادية على الأرض ، وحتى صيغة التجمع الوطني الديموقراطي الذي تشكل في عام 1979 بين هذا الحزب وبين أحزاب أخرى هي حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديموقراطي ، وحزب العمال الثوري ، وفصيل من حزب الاشتراكيين العرب ، والتي استمرت لأكثر من ربع قرن ، لم تكن تحالفاً بقدر ما كانت نوع من التراص السياسي المنجز بسبب قوة الدفع الهائلة للقمع ، تحت شعار المطالبة بـ«إرساء الحياة الديموقراطية السليمة في سوريا». هذه الصيغة من اللقاء ، والتي وجدت صداها قبل الثورة في «إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي» الذي أيده الإخوان المسلمون ، وقد شكل ركيزة من ركائز تشكيلات المعارضة الراهنة ، إن كان في المجلس الوطني ، أو في ائتلاف قوى الثورة والمعارضة.

غير أن مقومات هذه الاستمرارية تبدو مفتوحة على احتمالات أصعب من الوضع السابق (النضال ضد الديكتاتورية) ، فبعد تفجر الواقع السوري على فوضى التنظيمات والقوى العسكرية ، وتغول النظام في قتل السوريين ، وتدخل القوى الخارجية من دول وتنظيمات إقليمية في شأن المعارضة ، وفي ظل فشل التشكيلات المعارضة ذاتها عن إنجاز أي شيء على الأرض فعلياً ، يبدو للمتابع أن عرى العلاقة بين القوى السياسية والتي لم تكن تحالفاتٍ حقيقية وموصفة ، قد باتت تعيش تلاصقها بحكم قوى دفع مختلفة ، أولها الضغط العالي المستوى من استحقاقات الواقع ومطالب الجماهير السورية ، وثانيها القوى الإقليمية

مصطفى الصباغ

علي البيانوني

الداعمة مالياً والتي تصر على بقاء قوى المعارضة ضمن إطار واحد ، لكنها لا تسمح لها أن تكون على قلب رجل واحد ، بحكم تعدد المصالح واختلافها ، مما يخلق حالة رزوح وسكون في المكان.

ولكي لا يظن أحد أن هذه الحالة ملصوقة بالمعارضة وحدها ، نرى كيف أن واقع هيئة التنسيق الوطنية في الداخل يتشابه مع واقع التشكيلات السياسية في الخارج ، وضمن هذه الهيئة ثمة أصوات تخرج عن جمعها ، لتراوح بين أقصى يمين الموقف من النظام إلى أقصى يساره ، فضلاً عن خروج البعض عن المسار ، ليشكل مبادرات منفردة كهيئة العمل الوطني التي ظهرت مؤخراً.

التحالف بين القوى السياسية المعارضة، كان تحالفاً غير سياسي، فالبرامج التي كانت تنشر كمهمات مرحلية للأحزاب اليسارية مثالاً للفكرة الواقعية، والتي كانت تعلوها من حيث الترتيب أهداف التخلص من السلطة الديكتاتورية، والمطالبة بعودة الحياة السياسية إلى البلاد، كانت تظهر وبشكل واضح أن مسار العمل السياسي الظاهر هو أقل من عتبة السياسة بمعناها العميق ذاته.

وفي جهة النظام ، والقوى المتحالفة معه ، لم يستمر عقد الجبهة الشعبية للتحرير والتغيير التي تأسست في 9 أذار 2011 في دمشق ، كائتلاف يضمّ الحزب السوري القومي الاجتماعي ، وحزب الإرادة الشعبية ، إذ لم يتحمل القوميون تمايزاً من نوع ما في موقف حزب الإرادة الشعبية من النظام ، ما جعل علي حيدر وزير المصالحة الوطنية يسارع إلى التبرؤ من موقف شريكه قدري جميل.

ووفقاً لما سبق ، يبدو لنا أن عتبة المشهد السياسي السوري ، لا تحمل مقدرات التحالف السياسي بالمعنى الحقيقي للتعبير ، وطالما أن الوقوف على الأوليات في المشروع الوطني العام ، هو ساحة صراع وسجال ، فإن التفكير بإنشاء التحالفات سيبقى مرتهناً للقوى الخارجية ، والتي سيبقى بيدها أيضاً مفتاح الحل والربط في الواقع السوري.

رأي

في الدولة والدولة العميقة

بكر صدقي

في العام 1996، وقع حادث سير في منطقة «سُسرلك» في اسطنبول، كشف النقاب عن فضيحة كبيرة. فالسيارة التي تعرضت للحادث كانت لأحد الضباط في جهاز الاستخبارات وبرفقته تاجر مخدرات مطلوب للعدالة. سيتضح أن العلاقة «العميقة» بين الرجلين تقوم على تكليف الأول للثاني بتصفية مواطنين يشتبه في تعاطفهم مع حزب العمال الكردستاني الذي كان، حينذاك، يخوض حرب عصابات ضد الجيش التركي. فضيحة سسرلك هذه، التي رد عليها المجتمع المدني التركي بإطفاء الأنوار في المنازل كل يوم في التاسعة مساءً، على مدى أسابيع، أدخلت تعبير «الدولة العميقة» إلى اللغة السياسية التركية، فأصبحت تطلق على كل الفعاليات الغامضة المرتبطة بأجهزة الدولة.

وعلى رغم تصفية حكومة أردوغان، على مدى السنوات السبع المنصرمة، لكثير من مراكز القوة الغامضة داخل الجيش وفي مؤسسات مدنية، ما زال مصطلح «الدولة العميقة» موضع جدل. وعموماً تطلق التيارات الديموقراطية المدنية على كل ما هو سيء وخفي داخل جهاز الدولة، اسم الدولة العميقة، التي تردّ إليها مختلف العمليات القذرة، من غير الاتفاق على مدلول واضح ومحدد.

هناك من يربط «الدولة العميقة» في تركيا بأحد أنشطة مؤسسة حلف الناتو في حقبة الحرب الباردة، حيث كانت هناك منظمة سرية تحت إشراف الناتو وبتمويله للقيام بالأعمال القذرة ضد الحركات اليسارية، من اغتيالات وأعمال تحريضية واستفزازية وحملات تضليلية وغيرها. يطلق على تلك المنظمة اسم «كونتر غريلّا». ولا يعرف مصيرها اليوم، هل تم إلغاؤها أم أنها ما زالت موجودة وفعالة.

هذا النوع من منظمات الكونتر غريلا نشطت أيضاً في بلدان أميركا اللاتينية في السبعينات والثمانينات بهدف تصفية الحركات اليسارية. وفي إيطاليا كان ثمة منظمة سرية مماثلة باسم «غلاديو» مرتبطة بالناتو، تنفذ الأعمال القذرة ضد الشيوعيين. لكنها باتت في خبر كان.

نعود إلى تركيا، «بلد المنشأ» للمصطلح. في العام 2007، جرت حملة أمنية كبيرة ومنسقة شملت ضباط جيش كباراً متقاعدين ورجال أعمال وصحافيين وقادة أحزاب يسارية، بتهمة الانتماء إلى «منظمة إرهابية» تهدف إلى قلب الحكومة بوسائل غير مشروعة، اسمها «أرغنكون» المستوحى من جبل في شرق آسيا حيث الموطن الأصلي المفترض للأتراك. كان يجمع هذا الطيف المتنوع من الأشخاص عداؤهم للتيار الإسلامي، وخاصةً حزب العدالة والتنمية الحاكم، واستعدادهم للقيام بكل ما يلزم للتخلص منه. تلا ذلك موجات أخرى من الاعتقالات، ركزت أكثر على مجموعات ولاء سرية داخل بنية الجيش التركي خططت للقيام بانقلابات عسكرية على الحكومة المدنية. هذا الوجه من الدولة العميقة، يتطابق أكثر مع المؤسسة العسكرية التي ترى في نفسها وريثة الإرث الأتاتوركي، ومهمتها حماية النظام الجمهوري العلماني من المخاطر التي قد يتعرض لها.

هناك تصريح شهير للجنرال كنعان إيفرين، قائد الانقلاب العسكري الذي وقع في 12 أيلول 1980، قال فيه: «الدولة العميقة هي نحن» يقصد المؤسسة العسكرية المسؤولة عن أربع انقلابات عسكرية في تاريخ الجمهورية في الأعوام 1960 و1971 و1980 و1997. إضافة إلى منظمة «jitem» وهي استخبارات قوات الجندرمة (الشرطة الريفية) التي اغتالت مئات من الكرد المتهمين بالتعاطف مع حزب العمال الكردستاني.

عموماً يمكن القول إن الدولة العميقة هي تلك المنظمة السرية داخل بنية الدولة الظاهرة التي تقوم بالأعمال غير المشروعة حمايةً لما تعتقد أنها «المصالح العليا للدولة» التي لا يمكن تركها لأهواء الناخبين. هي إذن مجموعة معادية للديموقراطية لا تثق بالشعب، وترى أنه بحاجة إلى وصايتها. يعيد البعض جذور الدولة العميقة إلى أواخر الحقبة العثمانية حين شكل حزب الاتحاد والترقي الحاكم، ما يسمى «تشكيلاتي مخصوصة» (المنظمة الخاصة) التي كانت تقوم بالاغتيالات لخصوم الحزب أو من قد يشكلون خطراً على سلطته.

واليوم يخوض رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان صراعاً ضارياً ضد جماعة «الخدمة» التي

راتب الشلاح

طريف الاخرس

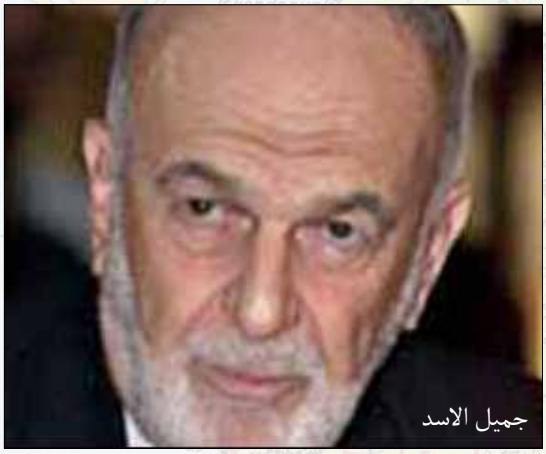
جميل الاسد

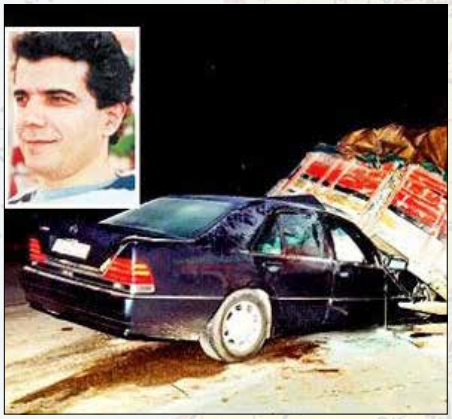

يقودها الداعية الإسلامي المعتدل فتح الله غولن المقيم في فيلادلفيا. ويتهم أردوغان هذه الجماعة بأنها شكلت «بنية موازية» داخل الدولة، في أجهزة الأمن ومؤسسات القضاء وبيروقراطية الإدارة، متوعداً باستئصالها.

وتعني البنية الموازية شكلاً من أشكال الدولة داخل الدولة، حيث هرمية ولاءات لا تتطابق مع الهرمية البيروقراطية الظاهرة.

وإذا كانت جماعة غولن تدافع عن نفسها بالقول إنها ليست حزباً سياسياً ولا تطمح للحكم، فإنه يبقى صحيحاً أن مريدي غولن الذين يعدون بالآلاف داخل الأجهزة البيروقراطية، تمكنوا من إيقاع أذى شديد بحكومة أردوغان، من خلال كشفهم لفساد عدد من وزرائها وصولاً إلى أردوغان وعائلته شخصياً.

قد يمكن إطلاق وصف «الدولة العميقة الجديدة» على جماعة غولن، لكنها مختلفة جداً عن الشكل التقليدي للدولة العميقة في التاريخ السياسي لتركيا.

هل هناك قرينات للدولة العميقة التركية في دول أخرى؟

في مصر شاع المصطلح أثناء ثورة 25 يناير وبعدها، فأطلق على المؤسسة العسكرية التي كانت الحاكم الفعلي للبلد منذ ثورة 23 يوليو/تموز. حيث تتمتع هذه المؤسسة، وضباطها الكبار خاصة، بامتيازات كبيرة في بلد يعاني الفقر الشديد.

عموماً يمكن القول إن الدولة العميقة هي تلك المنظمة السرية داخل بنية الدولة الظاهرة التي تقوم بالأعمال غير المشروعة حمايةً لما تعتقد أنها «المصالح العليا للدولة» التي لا يمكن تركها لأهواء الناخبين. هي إذن مجموعة معادية للديموقراطية لا تثق بالشعب

أما في سوريا، فلم يستخدم مصطلح الدولة العميقة كثيراً، وحين استخدم كان من باب التشبيه بالنموذج التركي. أجهزة المخابرات التي أطلق حافظ أسد يدها في المجتمع، قد ينطبق عليها وصف الدولة العميقة، من غير أن يعني ذلك وجود مستويين فيها، شرعي علني، وغير شرعي سري. فهذه الأجهزة الكتيمة تقوم بكل انتهاكاتها تحت جنح الظلام، وتجند شبكة كبيرة من المخبرين في كافة مفاصل المجتمع، وتتحكم بجميع «العمليات السياسية» كالترشيحات إلى مجلس الشعب والمجالس المحلية وغيرها من الفعاليات، إضافة إلى شبكة فساد و«خوات» تحت تصرفها. غير أنها، على رغم كل هذا الجبروت في التحكم بالمجتمع، لا تشكل مركزاً لصناعة القرار، بل نوعاً من الجهاز التنفيذي الموازي للحكومة العلنية ووزاراتها. أما مركز صناعة القرار فهو في طبقة أخرى. وإذا كان «رئيس الجمهورية» هو الذي يملك كل المناصب، والصلاحيات التشريعية والتنفيذية وفقاً للدستور، فهناك نوع من القيادة الجماعية العائلية تشكل النواة العليا لصناعة القرار، وتتشكل من الرئيس وأخوته وأمه وخاله محمد مخلوف وأبنائه. يقال إن الخال هو بمثابة الحاكم الفعلي الذي يمون على الرئيس. هذا ما كان رامي مخلوف كشف النقاب عنه في إحدى ظهوراته الإعلامية في مطلع الثورة السورية. هذه النواة العائلية الصغيرة، وجهازها التنفيذي المتمثل في أجهزة المخابرات، هي ما يمكن أن نطلق عليه الدولة العميقة في سوريا التي لا يطالها القانون.

رأي

دستور سوريا عام ١٩٥٠ ومسألة الدين والدولة

شمس الدين الكيلاني

وضع الإخوان المسلمون أنفسهم ضمن إطار التجديد الديني الذي بدأه الأفغاني ومحمد عبده ،أو على الأصح في لحظة انتكاسته على يد رشيد رضا ، فالدين لدى هؤلاء لم يتمثل بالإيمان وإنما في العمل أيضاً. واستمد هذا المنطق التجديدي أهم دوافعه من الشعور بالضعف أمام تقدم المجتمع الأوربي ، والتساؤل في ما إذا بإمكان الإسلام استدراك التأخر القائم ، ليشكل المرتكز المتجدد لأمور الدين والثقافة والهوية. فكان جواب هؤلاء بالإيجاب. لاسيما أن الإسلام الصحيح بنظرهم هو إسلام السلف الصالح ، الذي تمثّل بالفترة النبوية ، وبالعلماء الكبار للقرون الأربعة الأولى للإسلام. أما عن الإخوان السوريين فتعود جذورهم إلى الثلاثينيات حين تشكلت العديد من النوى الجمعياتية الدعوية ، وقد تم بيان مفهومهم عن الإسلام ، في مؤتمرهم الخامس عام 1939 ، بالقول :إن الإسلام نظام شامل متكامل ، يرتكز على القرآن وسيرة الرسول. تحشول الإسلام بذلك إلى إيديولوجية شمولية صلبة ترفض وجود أي توافق بين الإسلام والقيم الأوربية الحديثة ، على النقيض مما آمن به محمد عبده وناضل من أجله. وانبثق عن مؤتمر جمعيات (شباب محمد) عام 1944 تنظيم (الإخوان المسلمين) ، وكان أبرز شخصياته التأسيسية مصطفى السباعي(المراقب العام). الذي تمتعت الجماعة في عهده باستقلال عن (مكتب المرشد العام) في مصر. وعلى هذا لم ترفع فكرة (تطبيق الشريعة) بل اكتفت بالدعوة إلى(إقامة الحكم الصالح) ، ثم تحولت من جمعية دعوية إلى حزب سياسي باسم (الجبهة الاشتراكية الإسلامية) ، فهيأت نفسها لخوض انتخابات نهاية الأربعينات.

وفي سوريا شارك الإخوان المسلمون ، منذ عام 1947 حتى أوائل 1952 بنجاح في السياسة أثناء فترة الديمقراطية البرلمانية ، ذلك بغض النظر عن الهزة التي تعرضت لها الحياة البرلمانية إثر الانقلاب الأول بقيادة حسني الزعيم ، في نهاية آذار/مارس 1949 ، ويمكن اعتبار أن هذه الحقبة تمثل ذروة النشاط السياسي في تاريخ الإخوان المسلمين. وبما أنه تم انتخاب ثلاثة من مرشحيهم للبرلمان في عام 1947 ، وأربعة في عام 1949 ، وشاركوا لا حقاً في الوزارة ، فإن علاقتهم بالبرلمان كانت أكثر إيجابية عمّا هي عليه في مصر. ومع ذلك لطالما صدرت عنهم تصريحات معادية للديمقراطية. والتشكيك بالحياة الحزبية ، ورأوا حركتهم أوسع من الحزب ، هي حركة شاملة ، دعوة جديدة تبشيرية «روح ينبعث في الأمة» ، على غرار الأحزاب الشيوعية والقومية العقائدية المعاصرة.

وقد خاض الإخوان المسلمون في مناقشة دستور1950. وبدأت مناقشة الدستور الجديد إثر تسلم حكومة خالد العظم مقاليد الحكم ، بمشاركة محمد المبارك(القيادي الإخواني) في الوزارة ، ولم يكن اشتراك الإخوان في الحكومة تعبيراً عن نفوذهم السياسي ، وإنما لتشتت القوى السياسية في هذه الأثناء. وقد شارك مصطفى السباعي ، من أصل 33 عضواً ، في اللجنة الدستورية. فاتفقت اللجنة بأكثريتها على النقاط الأربع التالية: 1.المحافظة على النظام الجمهوري ، 2. مسألة العلاقة مع الدول العربية ، 3. التصريح بأن دين الدولة هو الإسلام ، 4. تحديد الملكية. وهي مسألة لم يستطع حلها ببند في الدستور.

أثار الموضوع حينها مناقشات وتساؤلات صاخبة ، وذلك لأهمية الموضوع وخطورته ، وضعت الإخوان أمام امتحان قاسٍ ، فقد اضطروا لتحديد وظيفة الإسلام في المجتمع. فحاولوا الإجابة على التساؤلات التي أثارتها المناقشات. أكدوا أمام الخوف من إثارة النعرات الطائفية على ضرورة أن يتضمن الدستور تحديد حقوق وواجبات متساوية بين المواطنين. ونفوا أن يكون إعلان الإسلام ديناً للدولة سبباً في ازدياد نفوذ الشرع الإسلامي ، فأوضح السباعي أن سوريا دولة برلمانية ، وحق التشريع يعود فقط للبرلمان. فلا توجد سلطة دينية بإمكانها إرغام البرلمان على قبول دستور لا يقره البرلمان ولا يرضى به. إن تشديد السباعي على استقلالية البرلمان في التشريع ، يتعارض مع نظرة الإسلاميين بأن الله هو المشرع الوحيد وأيضاً مع مطالبتهم بنظام إسلامي يستند إلى الشريعة.

وأجاب السباعي على من يظن أن إعلان دين الدولة الإسلام سيفضي إلى تطبيق (الحدود): قطع يد السارق ورجم الزاني ، بالقول: «إننا لا نفكر أبداً بإدخال عقوبات الحدود» ، فضلاً عن أن تطبيقها مشروط بنشوء مجتمع مثالي ، ثم أن الإسلام أحاط عقوبات الحدود بشروط شبه مستحيلة. ثم يقول: «إن الهدف من تسمية دين الدولة هو لمنحها مسحة روحية وأخلاقية تساعد في تحديد النظام والقانون». أما عن مسألة تحديد دين الدولة ، فربطها بأكثرية السكان. وبما أن تسعين بالمائة من سكان سورية

مصطفى السباعي

إسلام يصبح تلقائياً الإسلام ديناً للدولة. فكانت هذه الردود دفاعية بشكل جلي. لم توجد أية فئة حزبية أخرى أرادت رسمياً أن يكون الدين الرسمي للدولة هو الإسلام . فقد أعطى حزب الشعب ، أهم أحزاب البرلمان ، أعضاءه حرية الاختيار في تلك المسألة. بينما عارضها الحزب الوطني وأكرم الحوراني (حزب الشباب) وحزب البعث.

ولكن في الختام ، قرّرت الكتل البرلمانية إلغاء المادة المتعلقة بدين الدولة ، لتصبح كما يلي : «1. دين رئيس الجمهورية الإسلام. 2. الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيسي للتشريع. 3. حرية الاعتقاد مصونة ، والدولة تحترم جميع الأديان السماوية. وتكفل حرية القيام بشعائرها ، على أن لايخل ذلك بالنظام العام. 4. الأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصونة ومرعية». ورغم التعديلات التي أُجريت على اقتراحات الإخوان بالربط بين الدين/الإسلام والدولة ، فإن مصطفى السباعي دافع عن هذا الدستور على الرغم من مسحته العلمانية ، واعتبره نموذجاً يمكن أن يُقتدى به. وظل هذا حال الجماعة إلى أن دخلت سوريا زمن حكم الحزب الواحد ، الذي أفقد المجتمع السوري حياته السياسية وجرده من كل روح حرة ، فدخل الإخوان في طور جديد ، تلقّف بعض أجنحتها أطروحات سيد قطب وأفرزت ظاهرة (الطليعة المقاتلة 1980). فكانت بمثابة الوجه المقابلة لحزب البعث «القائد للدولة والمجتمع». وظل هذا الحال ، إلى أن حدثت المراجعة الشاملة للإخوان في بداية القرن الجديد ، وتبنت فكرة الدولة المدنية الديمقراطية ، في سياق المراجعة الشاملة للفكر العربي بعد انهيار نموذج الاتحاد السوفياتي ، نموذج (النظام القومي التقدمي) العربي. ولعل الوقائع هي التي ستحكم على صدق تلك التوجهات الجديدة ، والأهم من ذلك تأثير التوازنات الاجتماعية الكبرى التي ستفرزها تحولات الانتفاضة السورية.

تقرير

عشائر اللجاة بالاشتراك مع الجيش الحر ومشايخ من السويداء يحاولون وضع حد لحالات الخطف والانفلات الأمني

شكلت عشائر منطقة اللجاة شمال درعا ، بالاتفاق مع فصائل من الجيش الحر ، ومشايخ ووجاهات من محافظة السويداء ، حواجز في المنطقة ، بهدف ضبط حالات الخطف المتبادلة لمدنيين من أهالي السويداء ودرعا.

وأفاد مراسل «ضوضاء» أنّ عشائر المدالجة والرماح والعوران ، بالتنسيق مع مشايخ من السويداء وفصائل من الجيش الحر ، أقاموا ثلاثة حواجز في منطقة اللجاة تشرف كل عشيرة منها على حاجز ، وهي: حاجز الشياحة تشرف عليه عشيرة العوران ، حاجز المسيكة عند مدخل اللجاة الجنوبي تشرف عليه عشيرة المدالجة ، حاجز مشترك للعشائر على طريق بلدة صور.

ونقل المراسل عن مشايخ من العشائر ، أنّ من أولى أهداف تشكيل الحواجز سابقة الذكر ، «ملاحقة أشخاص معروف عنهم قيامهم بعمليات خطف أو سرقة ، ووضع حد لهذه الممارسات التي تهدد علاقة الجوار المميزة بين المحافظتين».

في السياق ، أصدرت عشائر اللجاة بياناً مصوراً في 18 تموز ، تلا الاتفاق على تشكيل الحواجز ، أوضحت فيه موقفها من جرائم الخطف ومرتكبيها ، وأدانتها على اعتبارها «خرقاً واضحاً للقيم الإنسانية والعادات والتقاليد» ، وجاء في البيان أيضاً: «نحن عشائر منطقة اللجاة ، تربطنا بجيراننا الدروز علاقات وثيقة قائمة على المحبة والسلم الدائمين ، وبناء عليه قمنا بالتعاون مع عناصر من الجيش الحر المتواجد في المنطقة ، بملاحقة اللصوص وأصحاب الغايات التخريبية ، والمتسلقين على الثورة ، والدليل هو تواصلنا المستمر مع جوارنا ، وإعادة عدد من المخطوفين خلال فترات سابقة ، كما نؤكد إدانتنا لأي عمل من هذا النوع ، وسنلاحق الفاعلين أينما وجدوا ، بالتعاون مع جوارنا من الطرفين في السهل والجبل».

مراسلنا أوضح أنّ الاتفاق يشمل فقط العشائر ومشايخ السويداء والجيش الحر ، ولا يشمل فصائل أخرى كجبهة النصرة ، مؤكداً أنّه ليس لـ«النصرة» أي تأثير في منطقة اللجاة.

يذكر أنّه سبق صدور هذا البيان ، محاولات للقاء بين وجهاء ومشايخ من درعا والسويداء ، والتوصل إلى حل واتفاق حول الحوادث الأمنية المتكررة ، بما فيها الخطف والسرقة وإطلاق النار على مناطق سكن المدنيين ، إلاّ أنّ تصاعد وتيرة حوادث الخطف وإطلاق النار خلال النصف الثاني من شهر تموز الماضي ، والاستنفار الأمني في ريف السويداء الغربي عقبها ، حال دون التمكن من الاجتماع وإصدار البيان في حينه.

كذلك تواترت أنباء عن تشكيل مكتب سري خاص في درعا والسويداء واللجاة ، لملاحقة عمليات الخطف والسرقة ومحاسبة المسؤولين عنها في القرى الواقعة بين المحافظتين ، ونقل ناشطون عن مصادر مطلعة أنّ التحريات الأولية تفيد بوجود أكثر من مجموعة تمتهن الخطف والسرقة ، بينها مجموعة من البدو بالتعاون مع «شبيحة» من السويداء ، «يقومون بهذه الأعمال بدافع الكسب غير المشروع» ، ومجموعة من المحسوبين على الجيش الحر في درعا ، بالتعاون مع شخصيات من السويداء تابعة للنظام ، إضافة إلى مجموعة وصفها الناشطون بـ«مرتزقة من الجيش الحر في درعا يعملون لحساب المخابرات الجوية» ، بهدف زرع الفتنة والنعرات الطائفية.

ورغم الجهود المبذولة تواصلت حوادث الخطف والقتل ، ففي 22 تموز قتل مدني وأصيب آخرون بجروح ، باستهداف باص نقل مدني ، على طريق الدويرة - حران في ريف السويداء الغربي ، من قبل مسلحين مجهولين ، وأوضح مراسل «ضوضاء» في السويداء أنّ مسلحين مجهولين أطلقوا النار على باص ينقل ركاباً مدنيين ، بين قريتي الدويرة وحران ، ما أدى لمقتل السائق وانقلاب الباص ، إضافة إلى إصابة عدد من الركاب بجروح ، أسعفوا إثرها إلى المستشفى الوطني في السويداء ، مشيراً إلى تبادل إطلاق نار أعقب الحادث ، بين المسلحين وعدد من أهالي المنطقة.

من جانبه أكد مراسل «ضوضاء» في درعا ، أنّ عصابة مسلحة تتخذ من إحدى قرى درعا مقراً لها ، مسؤولة عن إطلاق النار ، وقال إنّ العصابة كانت تنوي خطف الباص أو عددٍ من ركابه بغرض طلب فدية.

وفي تطور لافت للأحداث ، عثر أهالي قرية مجادل في ريف السويداء الغربي 28 تموز ، على جثة شاب مقتولاً ، بعد يوم على اختطافه من قبل عصابة مسلحة من البدو.

وقال مراسل «ضوضاء» إنّ الشاب «وسام مرسل عماشة» الذي قتل على يد عصابة من البدو بعد يوم على اختطافه ، تلقى اتصالاً من بدو مقيمين بين قريتي مجادل والخرسا ، اعتاد إيصال الماء إليهم بصهريج يعمل عليه.

وتوجه «عماشة» إلى المنطقة المذكورة مساء اليوم ذاته لإيصال المياه حسب العادة ، قبل أن تختطفه عصابة من بدو «السبتي» ، الذين اتصلوا بعد ساعات بأخيه ليطلبوا منه المجيء صباحاً لاستلام الجثة.

صباح اليوم التالي ، عثر الأهالي على جثة «عماشة» غربي القرية ، وكان توفي بطلق ناري في الصدر ، وتظهر على جثته آثار تعذيب ، ما دفع بعض عناصر مليشيا «جيش الدفاع الوطني» إلى التوجه لمنطقة حوش حماد ، حيث خطفوا ثمانية من البدو من عشيرة «السبتي» وأخذوهم إلى مجادل.

وأعدم عناصر «الدفاع الوطني» مباشرة في ساحة القرية كلاً من: «تيسير محيسن السبتي وجزاع محسن السبتي» ، وهما من أقارب أحد الخاطفين ، بينما سلم الستة الباقون لفرع الأمن العسكري بمدينة شهبا ، حسب ما نقل مراسلنا.

وفي أعقاب الحادثة ، توجه عناصر مليشيا الشبيحة من عدة قرى إلى قرية مجادل ، ووقعت حوادث إطلاق نار متفرقة على بدو في أكثر من قرية ، من قبل عناصر ما يسمى «اللجان الشعبية» و«جيش الدفاع الوطني».

بيان عشائر اللجاة يدين الخطف

قرى اللجاة

قرى اللجاة

لقاء

بسمة: مشروع الدعم النفسي والارتقاء البشري
جهود لانتشال الأطفال من أجواء الحرب وإعادة جزء من طفولتهم المفقودة

فريق تحرير ضوضاء

من غرفة صغيرة في مدينة طفس بريف درعا ، بدأ متطوعون العمل «لإعادة رسم البسمة على وجوه الأطفال في ظل الحرب» ، حسب وصفهم ، من خلال مشروع «بسمة – الدعم النفسي والارتقاء البشري» ، الذي بدأ بالتوسع وامتدت نشاطاته إلى بعض المناطق المجاورة لطفس كمدينة داعل وبلدتي صيدا وزيزون ، ليخرّج خلال عشرة أشهر من العمل أكثر من 600 طفل.

ويتوجه مشروع «بسمة» ببرامج دعم نفسي عدة للأطفال واليافعين ، حيث يعمل المتطوعون في المشروع مع الأطفال من عمر خمس إلى عشر سنوات على إيجاد «مساحات صديقة للطفل» ، بينما يعملون مع الأطفال فوق عشر سنوات على مشروع «أساليب البقاء» ، إضافة إلى برامج أخرى لذوي الاحتياجات الخاصة والتوحديين ، وزيارات اجتماعية للخارجين من الاعتقال أطفالاً ونساء ورجالاً ، إلى جانب الدعم النفسي لأبناء وزوجات الشهداء.

«ضوضاء» التقت المتطوعة ومسؤولة المكتب الإعلامي في مشروع «بسمة» ، «هيام.ك» ، وتحدثت إليها عن المشاريع التي يقوم بها الفريق والتحديات التي تواجه عمله.

متى وكيف بدأت مؤسسة «بسمة» ؟

«بسمة» هو مشروع شبابي تطوعي ، بدأ قبل نحو عشرة أشهر ، وهو بالأساس مشروع ترفيهي للأطفال من عمر خمس سنوات إلى 12 سنة ، لمساعدتهم على التكيف مع الظروف الراهنة ، وحالات فقدان أفراد العائلة أو بتر الأطراف ، ويتضمن كذلك برامج أخرى للكبار ولأبناء وزوجات الشهداء.

تم تأسيس المشروع كمؤسسة غير ربحية ، بهدف تقديم الخدمات النفسية والاجتماعية ، والعمل على رفع مستوى الصحة النفسية والرعاية الاجتماعية للشعب السوري ، الذي عانى ثلاث سنوات ، ولا زال يعاني ويلات الحرب والأزمات والتفجيرات والدمار والقتل والتشرد والنزوح.

ما هي أبرز نشاطاتها وأهدافها ؟

نقوم بنشاطات ترفيهية كثيرة وبشكل دوري ، حيث نلعب مع الأطفال ونترك لهم أن يلعبوا ويرسموا ، لدينا أيضاً نشاطات تتضمن التمثيل والغناء وتقديم الهدايا للأطفال في الأعياد والمناسبات المختلفة.

من أبرز أهدافنا تعزيز الصحة النفسية الشاملة وتطوير خدماتها من خلال مساعدة السوريين ، ضحايا الحرب والأزمة والحصار والتشرد ، في التخفيف من معاناتهم وآلامهم بصورة إنسانية ومهنية ، والتعامل مع الآثار المستقبلية للحرب الدائرة ، وخلق جو ملائم للأطفال في ظل الحرب. نسعى كذلك للمساهمة في تقديم بعض الخدمات التشخيصية والعلاجية للمتضررين نفسياً ، من مختلف الفئات العمرية ، إلى جانب دعم وتقوية الأسرة والمدرسة والتجمعات الشبابية والعمالية والمهنية ، في مواجهة الضغوط والصدمات الناجمة عن الوضع الراهن ، من قصف وقتل واغتصاب وتشرد.

نعمل أيضاً على تطوير كادر مهني في مجالي العلوم النفسية والاجتماعية داخل مراكزنا ، ونشر وتطوير الثقافة النفسية الصحيحة ، من خلال تعميم الممارسات الوقائية للصحة النفسية في المجتمع ، وتقديم الاستشارة النفسية لمن يحتاجها.

كيف يتم تمويل هذه النشاطات ؟ وهل من دعم يتلقاه المشروع ؟

حتى اللحظة لا نحصل على دعم أو تمويل من أي جهة ، نتلقى معونات من أشخاص أو منظمات تكفي فقط لإنجاز بعض النشاطات ، كشراء هدايا للأطفال ، ولا نزال حتى اليوم نحصر نشاطاتنا في غرفة واحدة بمدينة طفس ، حصلنا على تبرعات لتأثيثها بشكل مناسب لأهداف العمل ، بالمقابل يعمل الكادر كاملاً بشكل تطوعي دون أجر مادي ، رغم تفرغ معظمه للعمل في المشروع.

من هم العاملون مع «بسمة» وما هي اختصاصاتهم وماذا يقدمون للأطفال ؟

العاملون في مشروع «بسمة» متطوعون من اختصاصات مختلفة ، بينهم مختصون في مجال الإرشاد النفسي وعلم النفس ، وبينهم معلمون وخريجو معلم صف ، إضافة إلى ناشطين وإعلاميين.

ويسعى المشروع بشكل عام للبحث عن المختصين في هذه المجالات ، ويحاول ضمهم إلى الفريق ، للاستفادة من خبراتهم وتطوير الكادر بشكل مهني واحترافي.

يعمل أفراد كادر «بسمة» مع الأطفال على مواضيع مختلفة ، بينها أساليب التكيف والتعافي ، المساحات الصديقة للطفل ، تقليل التوتر والخوف من خلال النشاطات الترفيهية ، تنمية الجانب الإدراكي لدى أهالي الأطفال ليكونوا قادرين على

مساعدة أطفالهم بأنفسهم ، إضافة إلى المسرح والدمى المتحركة والرسم.
ويتلقى الكادر تدريباً وجلسات تثقيفية بشكل دوري من قبل مختصين.

كيف يتفاعل الأهالي مع المؤسسة وكيف يقيمون أداءها؟

هناك إقبال كبير من الأهالي والأطفال على المشروع ، إذ يشعر الأهالي بأهميته وفائدته لأطفالهم ، ويأتي إلينا أطفال كثيرون للاشتراك بالنشاطات التي نقيمها ، وفي بعض الحالات يذهب الفريق إلى الأماكن التي يتواجد بها الأطفال ، للقيام ببعض النشاطات أو توزيع الهدايا.
بشكل عام إمكانياتنا محدودة للغاية ، وبالكاد نتمكن من شراء الهدايا وبعض اللوازم ، إلاّ أنّ التفاعل مع المشروع سواء من الأهالي أو الأطفال جيد جداً ، ويدفعنا للاستمرار في العمل.

ما هي الصعوبات التي تواجه استمرار «بسمة»؟

كما سبق وذكرت يقف العامل المادي كأول تحدّ للعمل ، ويعتبر غياب التمويل ونقص الدعم العائق الأول أمام استمرار المشروع ، أو حتى تطوره وانتشاره ، حتى الآن استطعنا مواصلة العمل رغم كل ذلك ، لكن لو كان هناك دعم لتطور المشروع أكثر واستفاد منه عدد أكبر من الأطفال.

وتعتبر الأخطار الميدانية كالقصف وغارات الطيران الحربي والمروحي ، صعوبات تضاف إلى أعباء العمل اليومي ، وسبق أن تعرضت المدينة لغارات

خلال أوقات عملنا ، في هذه الحالات نحاول أن نشغل الأطفال ونبعد عنهم الخوف ، من خلال الضحك واللعب ، وكثيراً ما يقول لنا الأهالي أنّ أطفالهم يشعرون بالأمان خلال وجودهم في مركز «بسمة» ، وبعضهم يقول أنّ الطائرة لن تقصفهم طالما أنهم في المركز.
طبعاً يضاف إلى ذلك الأخطار التي تلحق العاملين في المؤسسة ، حيث لا يعود ممكناً لنا التنقل أو الذهاب إلى مناطق يسيطر عليها النظام ، خوفاً من الاعتقال.

هل تقدم «بسمة» خدمات تغني الأطفال عن الذهاب إلى المدرسة، في حال كانوا محرومين من الذهاب إليها؟

بالطبع لو توفر الدعم لمشروعنا يصبح من الممكن أن تعوض «بسمة» المحرومين من الدراسة ، إذ يتوفر لدينا الكادر المؤهل مهنياً لتدريس الأطفال ، وسدّ الفراغ الناجم عن التسرب الدراسي أياً كانت أسبابه.

ما هي الخطط والنشاطات المقبلة هل من أفكار لتطوير المشروع في الأيام القادمة؟

بدأنا بالعمل على إنشاء مراكز تابعة للمشروع ، في داعل وصيدا وزيزون ، ولدينا فرع في قرية الرفيد بريف القنيطرة أيضاً ، كما نسعى لتطوير برامج جديدة لتخفيف الآثار النفسية والاجتماعية الناجمة عن الأزمات التي نمر بها.
نحلم بتخفيف معاناة السوريين والمساهمة في تنشئة جيل فاعل ومنظم ، وتهيئة بيئة نفسية واجتماعية وتعليمية واقتصادية متكافلة ومتطورة ، للنهوض بالأفراد والارتقاء بالأسرة والمجتمع ، في جو خال من الصدمات النفسية.

تحقيق

الزراعة السورية
تراجع كبير وصعوبات تواجه الفلاحين

محمود الدرويش

لو أردنا أن نعدد الإنجازات الزراعية في زمن البعث وزمن نظام آل الأسد الذي سيطر عليه ، نذكر (دون وقوف على التفاصيل) قطع الأشجار المثمرة في منطقة الغاب للقيام بزراعة قطن لم تحصل ولم تكتمل ، إغراق عشرات القرى ، بما فيها من آثار تعود للعصر الحجري والنيوليتي والزراعات الأولى في تاريخ الكون ، وتهجير السكان ، وخلط الأوراق عبر تقسيم الأراضي بحق وغير حق ، ما خلق تعقيداً وعداوات بين سكان شمال سوريا عامة. ثم تجفيف نهر الخابور ومنع زراعة الأشجار في معظم مناطق الجزيرة السورية ، ثم استغلال الفلاحين والسماح بسرقتهم والتحكم بأرزاقهم ومقدرات عيشهم من خلال شراء المحاصيل ، وفساد آلية الإقراض في المصارف الزراعية والموافقات الأمنية التي تحكم عملية الزراعة ، بدءاً من الموافقات الأمنية لحفر الآبار ، إلى أخذ القروض من البنوك الغارقة في آليات الفساد الإداري خاصة موضوع الإقراض ، ثم أزمة البذار المغشوشة ، إلى الهيمنة الأمنية حتى على نظام الري ، وصولاً إلى أسعار بيع المحاصيل واحتكار جهات البيع ، كان ذلك قبل أن تبدأ ثورة السوريين في آذار 2011 بعد ذلك ، تطور الأمر على نحو شديد السوء ، فسرق النظام ملايين الأطنان من القمح ومحاصيل استراتيجية أخرى ، ليخزنها في الساحل السوري ، ثم قصف مخازن الحبوب والطحين ، وكذلك الأفران في المناطق التي لم يعد يسيطر عليها ، ناهيك عن قيام قوات النظام بسرقة أو قتل الحيوانات وصولاً إلى الدواجن ، وحرق مؤونة البيوت ، كل ذلك في محاولة لتركيع الشعب السوري عبر سياسة أعلنت عن نفسها واضحة بشعارات محددة ومصاغة من مثال «الجوع أو الركوع» أثناء حصار المدن والقرى السورية التي يموت سكانها من الجوع اليوم ، ماضين في الثبات على عدم الركوع.

خمسة وعشرون عاماً قضاها أبو طلال في عمله كمزارع في ريف إدلب ، مقسماً أرضه التي تبلغ عشرة هكتارات بين عدة محاصيل كالقمح ، الشعير ، العدس والكمون. في هذا العام زرع أبو طلال أرضه معتمداً أكثر على المحاصيل البعلية كالشعير والكمّون دون أن يزرع نصف أرضه قمحاً ، كما اعتاد كل عام. علماً أن القمح هو المحصول الرئيسي في أغلب المحافظات السورية ، ويعتبر من المحاصيل الاستراتيجية التي تحقق الأمن الغذائي لسوريا.

فساد وانعدام للمسؤولية

اعتمد النظام في سوريا على مؤسسات محددة لشراء القمح وتأمين زراعته بشكل دوري ، منها مؤسسة إكثار البذار ، يقول أبو طلال متحدثاً عن دور هذه المؤسسة: «كانت المؤسسة تزودنا ببذار القمح من خلال عقود مع الفلاحين الذين يملكون رخصاً لأراضيهم ، إذ تقدم لهم البذار المحسنة ، وبالمقابل تأخذ الإنتاج عند حصاده» ، ويضيف: كان لدى المؤسسة مهندسون يخرجون بشكل دوري للإشراف على الأراضي وتقديم النصائح للفلاحين».

أوجد النظام مثل هذه المؤسسات (إكثار البذار- المصارف الزراعية- صوامع الحبوب)في بداية السبعينات بعد قيام حافظ الأسد بما يسمى «الحركة التصحيحية» ، لتقدم تسهيلات للفلاحين بالإضافة إلى قروض يمنحها المصرف الزراعي لهم لتسهيل أمور الزراعة. لكنها كباقي مؤسسات نظام الأسد كانت غارقة بالفساد ، يقول أحد الموظفين السابقين: «كانت تأتي موازنة قروض سنوية خاصة لدعم الفلاحين ، لكن المسؤولين كانوا يراوغون ولايعطونها إلا لمن يدفع الرشاوي».

أما الآن وخاصة في المناطق المحررة لم يبق لتلك المؤسسات أي دور. النظام السوري قطع الدعم عن كافة الفلاحين الذين يعملون خارج سيطرته ، ومن يريد الدعم عليه مراجعة المؤسسات الموجودة في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام في ظل إجراءات معقدة تفرض على الفلاحين.

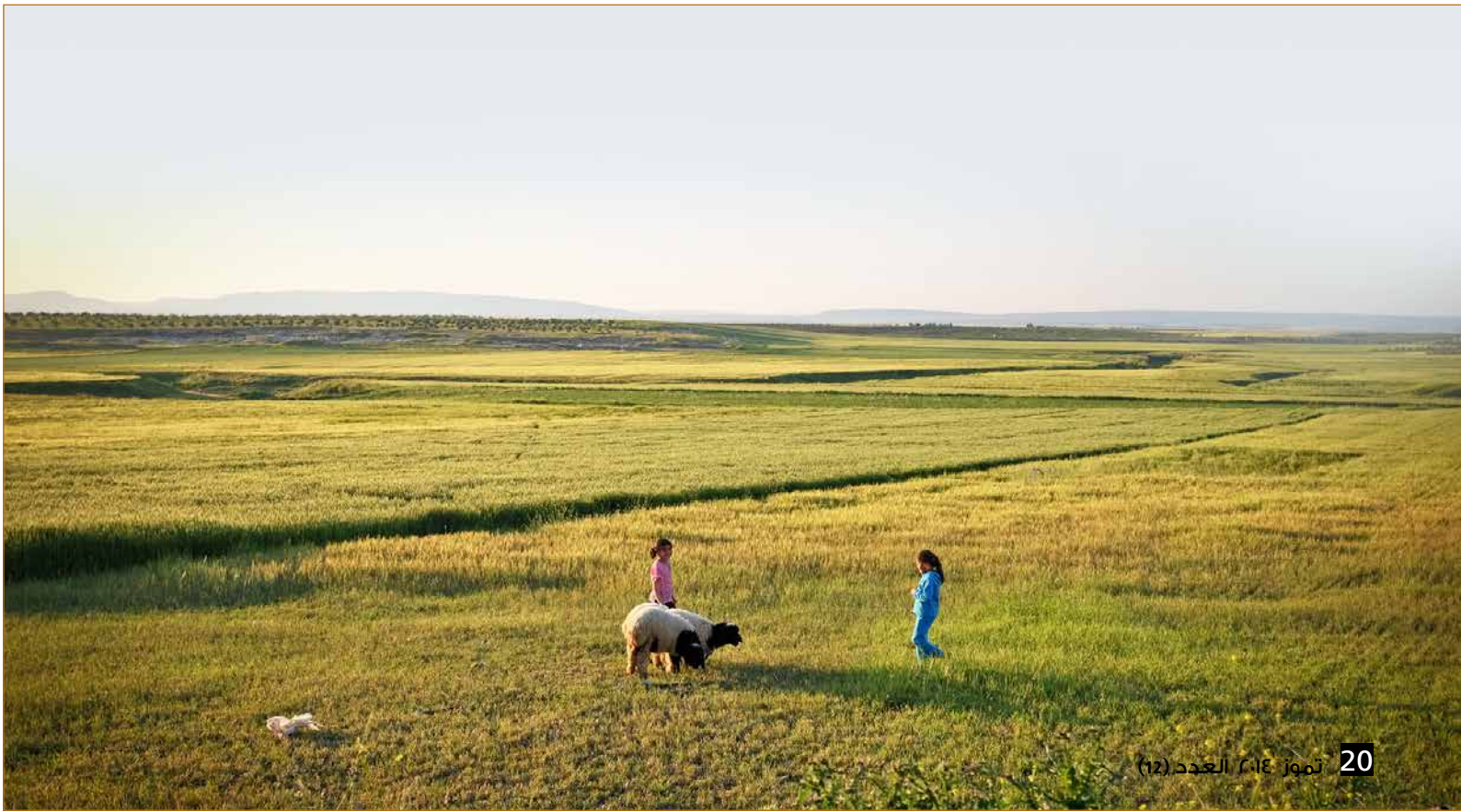

غلاء وتراجع المساحات المزروعة

خالد المحمد أحد المزارعين في ريف الرقة ، لم يزرع هذا العام سوى 10 هكتارات من أرضه التي تبلغ (30) هكتاراً ، ليس أمامه خيار سوى تقليص مساحة أرضه المزروعة ، فغلاء أسعار البذور والأسمدة والمحروقات جعلت ميزانه الزراعي «خاسراً بكل المقايس» على حد تعبيره.

يقول «المحمد»: «هبوط سعر الليرة السورية أمام الدولار هذا العام رفع أسعار كافة السلع ، سعر طن السماد لم يكن يتجاوز (5000) ليرة سورية ، واليوم يتعدى (17000) ليرة سورية ، وكلما ارتفع سعر صرف الدولار كلما زاد ثمن طن السماد.

الأسمدة والبذور ليست مشكلة المحمد الوحيدة ، فغلاء المحروقات أدى إلى ارتفاع أجور الحراثة أضعاف ما كانت عليه ، «كلفة حراثة هكتار واحد سابقاً كانت تتراوح بين (3000) و(3500) ، أما الآن فهي تتجاوز(14000) ليرة سورية» بحسب خالد المحمد.

هذه الظروف دفعت بالكثير من المزارعين إلى خفض نسبة أراضيهم المزروعة ، فالأزمات التي تمر بها البلاد تجعل الكثير من الفلاحين السوريين يراجعون أنفسهم قبل الإقدام على أي خطوة كبيرة. الأراضي المزروعة وخاصة في أوقات الحصاد تثير قلق أصحابها من الحرائق أو القصف في مناطق المواجهات العسكرية كريف إدلب وحماة وحلب ، مما قد يؤدي إلى تلفها وخسارة المحصول بشكل كامل.

هذا التراجع أثر بشكل كبير على الأقتصاد السوري الذي كان يعتمد على الزراعة التي تشكل (26%) من الدخل القومي ، حيث يعمل بالزراعة حوالي مليون عامل بحسب الإحصائيات الرسمية للنظام

خاص ضوضاء

في العام 2007.

وفي ظل المعطيات الحالية للزراعة في سوريا حذرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «FAO» من أن ظروف الجفاف مقرونة في الصراع القائم في سوريا ستفاقم وضع الأمن الغذائي المتردي أصلاً في البلاد وتزيد احتمالات الانخفاض الحاد في إنتاج القمح والشعير. وجاء في البيان الصادر في 15 أيار 2014 «أن مساحة الأراضي المزروعة بالقمح تراجعت بنسبة (15%) ، وأن الأنتاج المتوقع لهذا العام قد لايتجاز (1.97) مليون طن أي ما يقل عن متوسط الإنتاج للسنوات العشر السابقة للعام 2011 بنسبة تراجع تقترب من 52%.

جفاف ومشاريع متوقفة

في محافظة الحسكة التي تحتل المرتبة الأولى في زراعة القمح بين المحافظات السورية ، والتي تعرضت في السنوات الأخيرة لموجة جفاف قاسية ، حاول النظام تقديم تسهيلات للمزارعين بتقديم القروض والدعم والبذار ، لكن ذلك لم يَحُل دون تضاؤل مساحة الأراضي المزروعة بحسب محمد الخليل (40) عاماً.

يقول «الخليل»: «قدم لنا النظام عدة مزايا ، لكن المصاعب تتخطى المزايا المقدمة ، وأهمها انعدام الأمن ، ما يعسر تسويق الإنتاج ، إضافة إلى غلاء كل شيء ما سيسبب للمزارعين الخسارة الأكيدة في هذا العام ، رغم أن القمح كان يعتبر (في أسوأ الأوقات) من المزروعات الناجحة ومضمونة الربح.

محافظة الحسكة التي تعتبر أيضاً أحد دعائم الأمن الغذائي الهامة لسوريا أهملها النظام لعقود طويلة ، وغامر في بعض الأحيان بأراضيها ، ما جعلها عرضة للجفاف واضطر الكثير من أهاليها إلى هجر قسم كبير

من الأراضي لتصبح بوراً.

كانت هناك عدة مشاريع تخص الري في محافظة الحسكة كمشروع ري الخابور الذي صمم ليروي (150) ألف هكتار من الأراضي في المحافظة ، لكنه توقف نهائياً في نيسان 2001. وأطلقت حكومة النظام وعوداً بتحسين مشاريع الري في المحافظة ، وكان آخرها في زيارة بشار الأسد للحسكة لافتتاح مشروع «ري دجلة الكبير» ، وتبعتها زيارة لوزير الري المهندس جورج صومي في 17 آب 2011 الذي صرح حينها أن العمل يجري على قدم وساق ووفق الجدول الزمني الموضوع له ، أما الآن فهذا المشروع متوقف بشكل كامل بسبب المعارك التي تشهدها المحافظة بين النظام وكتائب الجيش الحر وصراعات أخرى تتمثل في معارك بين تنظيم «الدولة الإسلامية» وقوات الحماية الشعبية الكردية المسمية بـ«YPG».

حصاد وتسويق

عبد الكريم البدر أحد مالكي الحصادات يقول: «إن إنتاج هذا العام أقل من النصف ، فالعام الماضي كان الهكتار يتنج (4 طن) أما هذا العام فلا يتعدى 2(طن)».

وعن ارتفاع أجور الحصاد لهذا العام يقول البدر: إن ارتفاع اجور الحصاد يعود لعدة اسباب أهمها ارتفاع أسعار المحروقات وارتفاع أجور العمالة كسائق الحصادة ، بالإضافة إلى ارتفاع قطع الغيار الآلات ، فكل قطعة نقوم بتبديلها بات سعرها أكثر من عشرة أضعاف ، وعملنا يقتصر على شهر واحد في العام.

أما بالنسبة للتسويق فيقول المزارع أبو طلال: «فيما مضى كنا نقوم بتسويقه عبر مؤسسة إكثار البذار ، في العام الماضي قمنا بسؤال الهيئة الشرعية عن إمكانية شرائها للمحصول وكانت إجابتهم بعدم القدرة على

شراء المحاصيل ، فتوجهنا نحو النظام في مدينة إدلب عبر مؤسسة إكثار البذار رغم أنهم تأخروا في دفع المستحقات وقاموا بتحويلنا من قسم أمن إلى أخر بحجة براءة الذمة. أما هذا العام فكثير من المزارعين لن يتوجهوا نحو النظام وذلك بسبب عدة أمور أهمها انعدام الأمن على الطرقات وتأخير مؤسسة إكثار البذار في دفع ثمن المحاصيل ، بالإضافة إلى الأجراءات الطويلة التي تعمل عليها المؤسسة من خلال تحويلنا من فرع إلى أخر من أجل براءة الذمة أو التأكد من عدم وجود أسمائنا كمطلوبين». يضيف أبو طلال: «قد نعتقل على الحواجز لأن قيدنا في الريف أو المناطق الثائرة على النظام».

وعن وجهة المحصول لهذا العام يقول أبو طلال إن الفلاحين قد يبيعونه في السوق السوداء للتجار الذين سيبعونه بدورهم للمطاحن ، ثم يباع كطحين أو يخزن أو ربما يباع للنظام.

يقول أحد التجار في ريف الرقة (وقد رفض الكشف عن اسمه): «النظام يشتري محصول القمح من المناطق الخارجة عن سيطرته عن طريق بعض التجار الموجودين في كل منطقة ، حيث يقومون بشراء القمح من الفلاحين بأسعار السوق وشحنها للمناطق الخاضعة لسيطرة النظام وخاصة إلى محافظة الحسكة ، يدفع النظام (5000) ليرة أجرة توصيل الطن الواحد للمناطق الخاضعة لسيطرته ، ويقدم سعراً أعلى من سعرالسوق.

الذهب الأبيض

إلى جانب القمح والشعير هناك محصول آخر هو القطن أو مايعرف بالذهب الأبيض ، ويعتبر من أهم المحاصيل في سوريا وأقدمها ، إذ يعود إلى زمن صناعة الغزل والنسيج في عهد الكنعانيين في الألف الرابع قبل الميلاد ، كما أنه من أكثر المحاصيل التي تؤمن القطع الأجنبي للاقتصاد السوري نتيجة تصديره. بلغت المساحة المزروعة قطناً قبل العام 2011 (250 ألف هكتار) حسب الإحصائية الصادرة عن مؤسسات النظام نهاية 2010.

كباقي المحاصيل الأخرى يواجه مزارعو القطن صعوبات كبيرة ، لاعتماد هذا المحصول على الري بشكل كبير ، لذلك هجره معظم الفلاحين. يقول المزارع مازن الحج موسى من مدينة سراقب بريف إدلب: «إن زراعة القطن لهذا العام شبه معدومة والأسباب كثيرة ، منها اعتماد المزارعين على المحاصيل البعلية وإحجامهم عن الزراعات المروية بسبب نقص الكهرباء وغلاء المحروقات». الجدر بالذكر أن القطن لا يتداول في الأسواق السورية كالقمح أو الشعير ، إنما كان يباع للنظام الذي يصدره بدوره ، أو يباع للمعامل التي كانت تعمل فيما مضى.

بالإضافة إلى الصعوبات التي ذكرها الحج موسى نذكر نقص البذار وغلاء أسعاره ، فبعد خروج النظام من مناطق عديدة في سوريا امتنع عن تقديم الدعم للفلاحين بما فيه بذار القطن ، ليتجه المزارع الذي يريد زراعة القطن نحو البذار المستوردة وخاصة التركية ، إلا أن مشاكل الري والتسويق جعلت غالبية الفلاحين يحجمون عن زراعة القطن.

عيسى المحمود من ريف الرقة الشمالي يقول: «في العام الماضي استطعت زراعة (15 هكتاراً) ، معتمداً على البذار التركية ، بالإضافة إلى توفر المحروقات للري رغم ارتفاع أسعارها».

وعن تسويق إنتاجه قال المحمود: «توجد في منطقتنا عدة محالج ، تعاقدت مع أحدها وتم حلج القطن وتعبئته ، وبعته لتجار أتراك من خلال معبر مدينة تل أبيض».

يضيف المحمود حول هذا العام: «لم أزرع بسبب إغلاق معبر تل أبيض ،فلا يوجد سبيل لتسويق الإنتاج».

حقق محصول القطن حركة تجارية كبيرة في محافظة الرقة العام الماضي ، فقد تم تسويقه في تركيا. وقام عدد من التجار بجلب محالج للقطن وتعاقدوا مع المزارعين لحلج محصولهم وبيعه في الأسواق التركية. هذا العام ، وبعد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على محافظة الرقة ، قامت السلطات التركية بإغلاق المعبر ، ما تسبب بشل الحركة التجارية في مدينة تل أبيض وأثر سلباً على زراعة القطن في المحافظة.

خسائر كبيرة يتعرض لها القطاع الزراعي في سوريا فحسب منظمة الأمم المتحدة «FAO»

«إن الأزمة التي تعيشها سوريا كبدت القطاع الزراعي خسائر تقدر بـ(1،8) مليار دولار أمريكي. وجاء في بيانها الصادر نهاية العام 2013: «إن الصراع تسبب في دمار كبير بالبنية التحتية ونظم الري. ويواجه المزارعون صعوبات في زراعة جميع المحاصيل بسبب انعدام الأمن ونقص الوقود».

مشاكل عديدة تعترض القطاع الزراعي السوري في ظل استمرار الحرب وغياب مؤسسات دولة حقيقية تعتني بهذا القطاع الحيوي بالنسبة للسوريين ، فأكبر الخطوات التي قدمت في هذا المجال كانت الإعلان من قبل الائتلاف الوطني عن مكتب للقمح لم يُفعَّل ، ولايعول السوريون كثيراً على الحكومة السورية المؤقتة ، فكما يقول أحد المزارعين «لن يستطيعوا فعل شيء في ظل الدوامة التي نعيشها حالياً».

الدفاع المدني

أبناء سورية الطيبون

ترجمة

سلسلة تفكك النظام: الحلقة الثالثة
الجيش السوري العملاق أقدام من صلصال

في الثالث من شهر أيلول 2012 ، صرّح جنرال توجيه العمليات العسكرية في حلب لوكالة فرانس برس ، شريطة عدم الكشف عن اسمه ، أنه من المتوقع « أن يتمكن الجيش النظامي» من فرض سيطرته على المدينة «في غضون عشرة أيام». موضحاً أنه يستند في آماله على العملية التي قام بها الجيش وتمكن من خلالها استعادة منطقة صلاح الدين ، والاجتياح الوشيك لحي سيف الدولة الحمداني. بعد ثلاثين يوماً من هذا التصريح ، وعلى الرغم من أن الوضع على الأرض يظهر الدمار الذي ألحقه «مرتزقة النظام» ، بحسب وصف المعارضة ، بالمدينة أثناء قصفه لمناطق عدة ، إلاّ أن جيش النظام لا يزال غير قادر على اقتحام المنطقة ومطاردة مقاتلي المعارضة.

وبهدف رفع معنويات جيش النظام ، قامت صحيفة الديار ، الصحيفة اللبنانية المدعومة من النظام السوري الذي يتحمل تكلفة نسخ طباعتها وتوزيعها في سوريا ، بتلفيق ونشر قصة «زيارة بشار الأسد إلى حلب» ، علماً أن هذا لم يحدث قط.

تم نشر هذه القصة الملفقة والتي لا تحمل أي مصداقية بإيعاز من شارل أيوب ، عضو حزب الشعب السوري المعروف أكثر في سوريا باسم السوري الحزب السوري القومي الاجتماعي. وشارل أيوب هذا ، هو نفسه الذي ادّعى في الأول من شهر آب ، عندما أراد أن يقدم خدماته لأصحابه من النظام السوري ، أن زيارة الجنرال مناف طلاس ، الذي أحدث انشقاقه ضجةً كبيرة ، إلى واشنطن مخطط لها من قبل وزارة الخارجية السورية وبأنه مكلف تكليفاً رسمياً بزيارة الولايات المتحدة الأميركية ، وقد تم استقباله في واشنطن بعدة سيارات من السفارة السورية ، وواحدة من وزارة الخارجية الأميركية.

وفي الثاني من شهر تشرين الأول أكّد أنه وعلى الرغم من التقارير الموجهة للقيادة العامة ، عن الصعوبات التي واجهها الجنود في حلب ، فإن رئيس الدولة تجاهل نصيحة موظفيه وأصرّ بكل شجاعة ، على القيام بواجبه كقائد عام للقوات المسلحة السورية ، وزيارة حلب بطائرة مروحية لتقديم الدعم النفسي والمعنوي لرجاله. وتابع «أيوب» مؤكداً ، أنه وخلال الـ 48 ساعة التي قضاها الرئيس في المدينة ، قاد العمليات العسكرية ، وأشرف بنفسه على عمليات القصف ، وإعطاء الإرشادات للطيارين ، والأوامر بقصف جميع مواقع المعارضة المسلحة بكافة أنواع الأسلحة من القنابل والصواريخ. بالتأكيد لا أحد يعطي قيمة لهذه القصة الجديرة بأن تكون من قصص ألف ليلة وليلة. شارل أيوب لم يكن يعلم أنه ومن خلال مخيلته الخصبة أو مخيلة أولئك الذين باعوه ، دون تحمل أي مسؤولية ، كل هذه الأكاذيب لإطعامه وقد أعماه الخنوع ، «الأسطورة المذهبة» عن رئيس الدولة ، أنه يقدم للسوريين تأكيداً على أمر عرفوه منذ زمن بعيد: بشار الأسد يتحمل المسؤولية الكاملة والمباشرة ، عن كل التدمير والخسائر في الأرواح التي ألحقها جيشه بالبلاد.

فيما يتعلق بالدعاية الكاذبة ، تجدر الإشارة إلى أن وكالات الأنباء والصحف الأكثر شهرة في العالم ، والمعروفة بحرفيتها ومستواها العالي من المهنية ، لم تسلم من كذب إعلام النظام ، والانسياق في بعض المرات وراء هذه الأكاذيب. وكانت هذه الوكالات قد أثارت ، يوم السبت 6 تشرين أول ، موضوع «الظهور النادر لرئيس الدولة أمام جمهور غفير» ، يظهر حسب التلفزيون السوري ، وهو يصافح كبار المسؤولين العسكريين والمدنيين ، ويقبل الفتيات الصغار أمام نصب الجندي المجهول». مصطلح «ظهور نادر» ،مصطلح مناسب تماماً للهروب من مصير غالبية الضباط الذين رافقوه في العام الماضي ، خلال نفس الحفل لإحياء ذكرى «انتصار حرب تشرين 1973 » ، وفي المقابل ، فإن مصطلح» الجمهور «ليس مبالغ فيه فحسب ، بل أيضاً يعبر عن كذبة مفضوحة ، إلاّ إذا اعتبرنا أن القلة القليلة من الضباط التي كانت حاضرة ، برفقة مجموعة من الفتية الصغار من بنات وأبناء الشهداء ، تمثل الشعب السوري.

بعبارة أخرى ، وحتى بالنسبة لأولئك الذين لا يعرفون المنطقة إلاّ قليلاً ، هم على يقين أن جميع الشوارع المؤدية إلى ضريح الجندي المجهول ، ستكون مغلقة بالكامل وهم لا يملكون ولا أدنى فكرة ، أو فرصة لرؤيته وهو يمر من المنطقة.

أما القاطنين في منطقة المهاجرين ، فقد يفاجئون بظهوره ، كما حدث في الحادي عشر من شهر كانون الثاني 2012 ، عندما ظهر فجأةً في ساحة الأمويين ، أو عندما توجه إلى الرقة في السادس من شهر تشرين الثاني 2011 ،لأداء صلاة العيد هناك ، وعندما ظهر أخيراً في التاسع عشر من شهر آب 2012 ، أثناء توجهه لجامع حمد في حي المهاجرين لأداء صلاة عيد الفطر. وبالعودة إلى حلب والجيش ، لا هذا الحضور ولا هذه النصائح أو الأوامر الموجهة من قبل هذا المقاتل الاستثنائي ، الذي انتقل في أقل من أحد عشر دقيقة في الحادي عشر من شهر حزيران 2000 ، من رتبة عقيد إلى رتبة فريق أول ، أعلى رتبة في الجيش السوري ، دون أن تطأ قدمه ولو لمرة واحدة أرض المعركة ، كانت كافية للسماح لقواته باستعادة السيطرة على المدينة. هم يؤمنون بكل شيء إلاّ النصر النهائي. محيط العاصمة دمشق نفسه تم تأمينه بشبكة من الشوارع وأفضل الوحدات العسكرية والمعدات الأكثر تطوراً ، ومع ذلك لم تسلم من هجمات الألوية المتمردة في المناطق المحيطة بها. ففي الخامس من شهر تشرين أول ، استولى مقاتلو دوما على قاعدة للدفاع الجوي تقع في الغوطة. وحمص ، التي تم «اقتحامها من جديد» لم تهدأ بعد بشكل كامل ولم يتم السيطرة عليها تماماً ، فالاشتباكات تحدث هنا وهناك مراراً وتكراراً. وفي السادس من تشرين الأول فقد حزب الله عشرين من مقاتليه في حمص ، ووجود هذه الميليشيات يمثل بحد ذاته دليلاً على أن قوات النظام نفسها لم تعد تجد من يدعمها من الداخل لتستنجد بالمساعدات الخارجية.

لقد بات من الواضح أن قوات النظام لم تعد قادرة على السيطرة على المدن التي استولت عليها قوات المعارضة ، لا بل أصبحت هي نفسها عرضةً للهجمات المتكررة ، وهذا ما جعلها تلجأ إلى سياسة واستراتيجية الأرض المحروقة. هذه السياسة مهدت الطريق أمام

ترجمة

المنحبكجية لتهديد العامة ، وهؤلاء وكما نعلم ، لا إله لهم إلاّ بشار ، واستراتيجية الأرض المحروقة تشمل حرب الإبادة الجماعية ، القتل والطعن بالسلاح الأبيض ، سحق الناس تحت أنقاض منازلها ، القنص والاغتيال ، قصف الناس في المخابز والتدمير المنهجي للأحياء بأكملها وفوق رؤوس سكانها. قوات النظام تعاقب الأهالي على ايوائهم لقوات المعارضة المسلحة ، وتتهمهم بدعم الإرهاب ، وتطالبهم بطرد المقاتلين من الأحياء.

لقد فقد الجيش قيمه وقيمته لدى الناس عندما اختار أن يتنازل عن دوره في حماية الديار ، كما تعود الشعب التغني بهم في كل مناسبة وترديد النشيد الوطني (حماة الديار عليكم سلام) ، ليتحول إلى اليد الضاربة لهذا النظام المجرم والقمعي. القيادة العامة لم تعد تعلم ما عليها فعله ، إذ لم يكن من السهل إقحام جيش غالبيته من السنة في مواجهة مع الشعب ، في أحلك الأوقات وأصعب الظروف.

عدا عن التشكيك بولاءات هذا الجيش والمخاوف من الانشقاقات والانضمام إلى الجيش السوري الحر ، يلجأ النظام اليوم إلى جميع أنواع الذرائع ، لسد النقص الناجم عن حجم وعدد الفارين من الجيش منذ بداية الثورة ، كما أنه بحاجة أيضاً لتعويض الخسائر البشرية التي تكبدها في هذه الحرب.

يحاول النظام إغواء الشباب وجذبهم من خلال دفع الأموال وتقديم وعود بدفع 30،000 ليرة سورية دون تكاليف الطعام والشراب مقابل القتل والوقوف على الحواجز. كما أنه يلجأ إلى اللعب بالورقة الطائفية ويشجع الأقليات على تشكيل الميليشيات المسلحة لتوفير الحماية لمناطقها. كما أنه يحاول التخلص من رموز المعارضة التي يمكن أن تؤثر على رأي الشارع وتقلبه ضده. وحتى داخل الطائفة العلوية ، التي ترفض أن تُختزل لتصبح الممون الرئيسي للقتلة والمجرمين ومنفذي أعمال النظام القذرة ، أصبح من الصعب عليه إقناعها. وعدد كبير ، يكاد لا يحصى ، من الشباب يبحثون عن جواز سفر لمغادرة البلاد والسفر إلى أي مكان في العالم للهرب من التجنيد والانخراط في المواجهة المسلحة مع الشعب. لكن القلة منهم ينجح في الفرار ، فقط من لديه اليد الطائلة ، أو الذين يعيشون أصلاً في الخارج للدراسة أو للعمل في الخليج. من المؤسف أن قوات النظام قادرة بالتأكيد على المضي قدماً في القتل والتدمير ، فهي تمتلك الأسلحة الثقيلة والمعدات التي لا تملكها قوات المعارضة مجتمعةً ، لا الجيش السوري الحر ولا الكتائب المستقلة. بالإضافة إلى معرفتها الجيدة بالأجواء السورية وبالمناطق ، وبإمكانها أن تقصف وتدمر وتحرق مدناً بأكملها. وفي المقابل ، لا أحد يستمع لمطالب الثوار بالتسليح والدعم ، ولا أي دولة تريد التدخل لحماية الشعب السوري ، ولا حتى من يدعون أنهم أصدقاء هذا الشعب. لكن وعلى الرغم من المعدات التقنية وتعبئة عشرات الآلاف من المخبرين وأجهزة المخابرات ، يبدو أن الجيش اليوم غير قادر على حماية نفسه من ضربات المعارضة المسلحة ، بأسلحتها التقليدية والخفيفة مقارنةً بما تمتلكه قوات النظام.

لقد تمكنت قوات المعارضة من قتل العشرات من كبار الضباط في الجيش والمخابرات ، وإحدى هذه العمليات كانت في أواخر شهر أيار 2012 حيث تم تسميم أعضاء خلية إدارة الأزمات التي كانت مجتمعة في مقر القيادة القطرية لحزب البعث ، وعملية أخرى في منتصف شهر حزيران 2012 داخل مكتب الأمن القومي ، بالإضافة إلى العشرات من الضباط وصف الضباط الذين قتلوا في هجمات مختلفة (15 آب ، الثاني من شهر أيلول ، 26 أيلول ...) منها انفجار سيارة مفخخة ، أو تفجير مبان تابعة للقوات المسلحة والمخابرات في العاصمة دمشق. والأمور لا تسير باتجاه التحسن بالنسبة للنظام ، فالكثير من الفارين من ضباط الجيش والمخابرات وضعوا أنفسهم تحت تصرف الثورة والثوار ، وبدؤوا يسربون لهم المعلومات والأسرار ، ويقدمون لهم إحداثيات مخازن الأسلحة والذخيرة ، وأماكن تدريب العسكريين ، وكذلك مواقع تخزين الأسلحة الكيميائية المخبأة في العاصمة دمشق.

يخطط النظام وبتحريض من أصدقائه لتشكيل قوة عسكرية تشبه إلى حد ما «حرس الثورة الإسلامية» ، مؤلفة من ما يقارب 2000 من الخبراء الإيرانيين المتواجدين حالياً في البلاد ، وسيتم تقسيم هذه القوة إلى أربع شعب ، موزعة على الحرس الجمهوري ، والقوات الخاصة ، وتشكيل جيش داخل الجيش. وستكون هذه القوة خاضعة كلياً للسلطة ومكرسة لخدمتها ، كما سيتم تنظيم الشبيحة في ميليشيات مشابهة تماماً لقوات الباسيج الإيرانية.

في مقابل هذه الاجراءات ، ولتكون قادرة على أداء مهمتها في حماية المدنيين والثورة والثوار من تهديدات قوات النظام ، افتتح الجيش السوري الحر ، سراً ، مكاتب للتجنيد في جميع المدن والمناطق التي مازالت خاضعة لسيطرة النظام ، وهذه المكاتب مفتوحة للشباب من عمر 16 عاماً ولكل من يرغب بالتطوع والالتحاق بصفوف الثورة ومحاربة النظام ، وحتى لا يتم اكتشافها ، أصبحت هذه المكاتب متنقلة وهي تلقى نجاحاً كبيراً لدى الثوار ، خاصةً في المدن والمناطق الممنوع فيها الخروج في مظاهرات سلمية ، وبعد الانتهاء من عملية التجنيد ، يتوجه المجندون الجدد إلى معسكرات التدريب ومن ثم يتم إرسالهم إلى أرض المعركة.

متفائلاً وغير نادم ، أكد وزير الدفاع السوري «فهد جاسم الفريج» ، وبمناسبة ذكرى حرب تشرين ، أن بلاده ستنتصر قريباً على «الحرب الكونية» التي تخوضها ، مؤكداً أن «موعد النصر قريب.» وقال «الفريج» للتلفزيون السوري بالمناسبة ، «إن قيادة الجيش «تؤكد تصميمها على استعادة الأمن والأمان إلى ربوع سورية الحبيبة» ، مضيفاً: «إننا على موعد مع نصر قريب.» كما وأكد «أن الفصول الأخطر في هذه المؤامرة تداعت ، وسعار الترهيب والقتل في طريقه إلى التلاشي ، وفلول المرتزقة من قاعدة وأصحاب فكر تكفيري تُسحق تحت أقدام جنودنا الأبطال» ، مشيراً إلى أن «قوات الجيش العربي السوري أكثر تصميماً على إعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع سورية.»

مثير للسخرية ، ومن المستحسن أن نذكره بكلام الشاعر التونسي أبو القاسم الشابي:

إذا الشعب يوماً أراد الحياة .. فلابد أن يستجيب القدر.

ضوضاء/فريق الترجمة من الفرنسية: د.زويا منصور

المصدر: صحيفة اللوموند

تحقيق

منتدى المعرفة وحرية التعبير
الحرب الإعلامية في سوريا والصراع الإقليمي

مجيد محمد

مما لا شك فيه أن الإعلام عامةً ، وإعلام النظام خاصةً ، مدعوماً بإمكانات وخبرات وتكنولوجيا تحالفات تصطف في سياق يسانده في لعبة التوازنات الكبرى ، يساهم بقوة في هذه الحرب ، هذه المذبحة. ولكن أيضاً ضعف إعلام الثورة والمعارضة ، وحالة الطفولية التي لم يتجاوزها بعد ، تمزّقه بين دقة الفهم وحسن التعبير ، الارتهان للتمويل ، وضعف الخبرة العاطفية التي تنافي أولى بديهيات الإعلام وعملية الإخبار ، أي الموضوعية والحيادية والتوازن ، ربما تعيق خدمة ثورة السوريين وتقديم صورتها بشكل جيد ، وفي أحيان كثيرة ربما تسيء إليها.

وبين رحى التوازنات العالمية والصراع الإقليمي لكل ما يسببه وينتج عنه ، يطحن أمل السوريين في الاستقرار والأمان والحرية ، ومع تصاعد وتيرة الصراع في سوريا ، عسكرياً وسياسياً وإعلامياً ، وتفاقم الأزمة الإنسانية ، بات الحديث عن مشهد إعلامي سوري بديل ، شائكاً ومكتنفاً بالكثير من الجدل ، في ظل ما يردده البعض ، عن تحقيق النظام انتصاراً إعلامياً ، والذي كان له تأثيرات سياسية ، دولية وإقليمية ، مستدلين في ذلك ، على بقاء النظام ثلاث سنوات كاملة ، رغم الثورة العارمة التي اجتاحت كل مفاصل الحياة السورية.

حاول منتدى المعرفة وحرية التعبير الذي تقيمه مجلة «ضوضاء» بمشاركة مجلتي «شار» و «سيدة سوريا» في جلسته التاسعة بمدينة غازي عنتاب التركية ، وبحضور عدد من السوريين المقيمين فيها ، شرح ملابسات هذه القضية ، فاستقبل المنتدى الإعلامي والأستاذ الجامعي زياد ماجد ، للحديث عن إرباكات المشهد الإعلامي وما رافقه من تبعات سياسية جذرية في خارطة العلاقات الدولية والإقليمية المرافقة للنزاع.

استعرض زياد ماجد في بداية حديثه أسباب وجود صراع إقليمي كبير حول سوريا ، في ظل لحظة عالمية انكفأت فيها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط من جهة ، ومحاولة روسيا التقدم من جهة أخرى ، وامتلاك إيران استراتيجية هجومية ، في ظل غياب رؤية عربية مماثلة ، وكيف وقع النظام السوري في الفخ الذي كان يدّعي نصبه للآخرين.

فرض حافظ الأسد ، في أيام حكمه ، سوريا كلاعب إقليمي ، وكدور ووظيفة من أجل تغييب المجتمع كلياً ، فيما لم تكن هناك نظرة عالمية ، ترى في سوريا شعباً ومجتمعاً ووجوهاً ، بل كان هناك دائماً نظرة تتمحور حول ما كان يصنعه الأسد الأب ، كلاعب إقليمي ، والإمساك بملفات قضايا مجاورة يعتمد فيها على تناقضات كثيرة ، فاجتاح لبنان ، ودرب المقاومة الفلسطينية ، وهاجم الإمبريالية واتفق في ذات الوقت مع كيسنجر ، وتحالف مع إيران بعد الثورة الإسلامية ، من أجل فرض طوق وحصار على شبيهه وخصمه اللدود في العراق صدام حسين ، واستخدم هذا التحالف لابتزاز الخليج ، محاولاً إدارة كل هذه التناقضات من أجل تغييب الدور السوري الداخلي وتحويل سوريا إلى مجرد دور أو وظيفة خارجية ، حيث نجح في تطبيع هذه الصورة مع الوقت في العلاقات الدولية ، فأصبح وسيطاً في المسألة اللبنانية ، والقضية الكردية ، والموضوع الفلسطيني ، وفي كثير من الأمور ، التي أراد استغلال الإرباكات فيها لفرض نفسه وسيطاً ، من أجل تأمين استمرار النظام ، وتأمين علاقات مع الغرب وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، التي شكلت هاجساً دائماً له.

وفي هذا السياق يقول زكريا السّقال عضو الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني ، أنه متفق مع ما ذهب إليه «ماجد» من حيث النتائج ، إلا أنه يختلف في المقدمات التي تفسر طبيعة النظام ، حيث أن «برنامج التسوية الذي بدأ في بداية السبعينات كان يفترض تطويع المنطقة على أيدي وكلاء الرأسمالية في المنطقة ، وبرهن النظام السوري أنه الأجدر بذلك ، من خلال تقويض الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية مقابل بقائه ، وحفظ أمن اسرائيل ، وقد فعل ذلك ، ولم يكن يحمل أية رؤية للتطوير والتحرير ، فقط بقائه ، إلى جانب مساهمته في تخريب العراق واحتلاله».

ويرى «ماجد» أن «هذه المعادلة ، انقلبت اليوم ، وأن نجاح الأسد انحصر في تغييب المجتمع لفترة من الزمن ، ليعود المجتمع إلى الحياة مع بدء الثورة ، رغم أنه عاد وهو يحمل أجمل ما فيه ، وأبشع ما فيه أيضاً ، وليكتشف العالم السوريين والسوريات».

مؤكداً أن «كل العلاقات التي نسجها الأسد الأب من خلال المخابرات السورية والجهد الدولي ، لبناء التحالفات وتوظيفها ضد بعضها ، أصبحت اليوم موجودة على الأرض السورية ، من خلال تدخل معظم دول الجوار في الشأن السوري ، بما فيها أحد مكونات لبنان. وأصبحت معظم الأطراف الإقليمية تحاول التدخل في المسار السوري ، كما بات الأسد الابن أسير حلفائه وأسير هذه التدخلات ، ولم يعد يملك هامشاً للتحرك إلا فيما خص بعض الأمور الداخلية ، وباتت إدارة الملف السوري خارج أيدي السوريين».

مشيراً أن كل هذا «جاء في لحظة تبدل في العلاقات الدولية ، والتي لم تكن لصالح السوريين حين بدأت الثورة ، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت في مرحلة إعادة تقييم لسياساتها الشرق أوسطية ، والرأي العام الذي أوصل أوباما إلى الحكم ، هو رأي عام انكفائي عن السياسة الخارجية أيام جورج بوش الابن ، وموضوع الشرق الأوسط لم يعد هاجساً مهماً

خاص ضوضاء / منتدى المعرفة وحرية التعبير

خاص ضوضاء/ منتدى المعرفة وحرية التعبير

خاص ضوضاء/ منتدى المعرفة وحرية التعبير

خاص ضوضاء/ منتدى المعرفة وحرية التعبير

للأمريكيين ، في ظل رغبة واضحة لتخفيف التورط فيه ، الأمر الذي عكسه الانسحاب من أفغانستان والعراق ، ومحاولاتهم الخجولة لإعادة الحياة إلى المسار التفاوضي في الملف الفلسطيني الإسرائيلي ، والتي لم تثمر» ، منوهاً أن «الأمريكيين كانوا مترددين كثيراً مع بدء الثورات العربية ، ليعودوا لفرملة كل محاولة تسعى لجر أمريكا إلى تدخل مباشر في المنطقة ، بعد تورطهم في ليبيا».

«هذه المعادلة، انقلبت اليوم، وأن نجاح الأسد انحصر في تغييب المجتمع لفترة من الزمن، ليعود المجتمع إلى الحياة مع بدء الثورة، رغم أنه عاد وهو يحمل أجمل ما فيه، وأبشع ما فيه أيضاً، وليكتشف العالم السوريين والسوريات»

«ماجد» يجد أن «روسيا بوتين في نفس الوقت ، كانت تحاول العودة إلى حلبة الصراع الدولي ، مدفوعة بشيء من الانتقام من إهانات سابقة ، فحلفائها الصرب ضربوا ولم تستطع أن تتدخل ، وحرب الخليج الأولى جرت مع سقوط الاتحاد السوفيتي ، وحرب الخليج الثانية نفذت رغم الفيتو الروسي ، ومؤخراً كان القرار الذي قضى بالتدخل في ليبيا ، والذي لم يكن يفترض اسقاط النظام الليبي بل حماية المدنيين من الطيران الحربي لقوات القذافي ، فاعتبرت روسيا أن كل هذه الأمور ستدفع بها لإظهار موقف معاكس ، وتحديداً في الشأن السوري ، يستفيد من تقدم حدث في أوكرانيا ، ومن لحظة التراجع الأمريكي ، ويحاول أن يظهر أن حلفاء روسيا يمكن دعمهم ومنع إسقاطهم ، وبالتالي إظهار أمريكا والاتحاد الأوربي عاجزتين عن فرض كل الأمور في بعض المناطق».

وجهة روسيا هذه شجعتها بشكل غير مباشر الولايات المتحدة بسياستها الانكفائية ، في حين لم تستطع أوربا بسبب صعوبة إيجاد موقف أوربي موحد ، من مواجهتها أو لجمها ، فالمحاور الأوربية كانت واضحة منذ البداية ، ألمانيا والسويد والنمسا ، لم تكن متحمسة لممارسة ضغط كبير على النظام السوري ، فيما قادت فرنسا وبريطانيا جهوداً دولية للضغط عليه.

إقليمياً ، نوه «ماجد» أن «توازنات القوى في المنطقة كانت في حالة تبدل ، فالسعودية كانت منكفأة بسبب الأوضاع الداخلية ، وتركيزها على الساحة العراقية نتيجة التقدم الإيراني الكبير هناك ، أما تركيا فكانت في مرحلة إعادة تموضع ، بعد أن بدت اللاعب الأساسي الصاعد في السنوات الأخيرة ، وقطر بدورها اعتبرت أنها اللحظة المواتية لها مع بداية الثورات وتقدم تيار الإخوان المسلمين ، ليكون لها قدرة على التأثير ، يتخطى حجمها وتعكس إمكاناتها النفطية والغازية ، وأن توظف الكثير من الإمكانيات لدعم بعض الثورات ، رغم تأخر دعمها للثورة السورية ، وتأخر التغطية الإعلامية في محطة الجزيرة ، كل هذه الإرباكات العربية والغربية كانت تصب في مصلحة روسيا وإيران».

من جهتهم ، بلور الإيرانيون منذ فترة ، وقبل وصول محمود أحمدي نجاد إلى الرئاسة ، وفي مؤسسات موازية لمؤسستي الحكومة والرئاسة ، سياسة شرق أوسطية تعتمد على ثلاثة أمور: «أولاً: البعد الاستراتيجي الذي يمكن أن يربط إيران بالبحر المتوسط ، خاصة بعد سقوط النظام العراقي ، وسقوط حركة طالبان في أفغانستان ، وامتلاكها حليفاً قوياً ويتمتع بنوع من الدعم الشعبي في لبنان. ثانياً: البرنامج النووي الإيراني الذي يرغب الإيرانيون بإتمامه والمضي فيه تحقيقاً لمفخرة وطنية ، بغض النظر عن أبعاده العسكرية ، والأموال الهائلة التي استثمروها في هذا البرنامج ، والأمر الثالث ، هو ضرورة رفع العقوبات ، ما قد يؤمن للنظام الإيراني قاعدة شعبية تقيه من الانحدار ، كما حدث في احتجاجات العام 2009».

واعتبر «ماجد» أن هذه الأمور الثلاثة تدفع إيران لاعتبار «سوريا دولة مفتاحية ، فهي الرابط بين إيران والعراق وحزب الله والبحر المتوسط ، في الوقت الذي كان معظم حلفاء إيران عبارة عن منظمات وليست حكومات ، وكانت سوريا الدولة الحليفة الوحيدة لإيران ، لذلك كان الدفاع عنها دفاعاً عن كل المشروع الإيراني ، وهذا لا يعني بالضرورة الدفاع عن آل الأسد ،

تحقيق

لولا أن الارتباك العربي والعجز الغربي والدعم الروسي الكبير دفعها للاعتقاد بأنها قادرة على الدفاع عن آل الأسد أيضاً».

كما بلور الإيرانيون خططاً للدفاع عن النظام، لم تكن في البداية مرتبطة بالانخراط العسكري المباشر، ومع عسكرة الثورة، لم تبدو أنها قادرة على تغيير النظام، كونها كانت ثورة دفاعية، وفي أعقاب الهجوم الكيماوي في آب 2013، نما الشعور الإيراني بضرورة حماية النظام، فلم يعد الدفاع عن النظام يكتفي بإرسال خبراء وتقنيين يشوشون الانترنت على النشطاء، وصار من الضروري بلورة سياسة أخرى، تقتضي بدفع حزب الله إلى المعركة إلى جانب ميليشيات عراقية أيضاً، كل هذا بدأ أواخر عام 2012».

ترافق ذلك مع «نصح الإيرانيين النظام السوري أن يبدأ بالتركيز في إعلامه، على مواجهته إسلاميين، وقطر والسعودية، وأن يخفف الكلام عن الغرب وأمريكا وإسرائيل، وهذا ما انعكس في إعلام النظام ومداخلات حلفائه في الإعلام الغربي، فأنتجوا ماكينة تخويف من صعود تيارات إسلامية ووصول جهاديين إلى سوريا».

كما قام كل من النظام والإيرانيون بتقسيم مهام العمل الإعلامي المضاد، وذلك لمخاطبة ثلاث شرائح من الرأي العام العربي والعالمي، وهي «شريحة يسارية: يُزيّن لها، أن النظام هو نظام مقاومة ويرسل السلاح إلى حزب الله وله الفضل الكبير في تحرير جنوب لبنان، وأنه رفض توقيع اتفاقيات استسلام مع إسرائيل، رغم عدم إطلاقه رصاصة منذ أربعين عاماً في الجولان، وأن الاستهداف الذي يطاله، يأتي بسبب رفضه الشروط المذلة»، أما الشريحة الثانية «يُزيّن لها أن النظام نظام علماني تقدمي، وأن بديله نظام ظلامي سلفي جهادي، قادم من القرن السابع، بحيث يخلق إشكالات للحكومات الغربية أمام رأيها العام»، والشريحة الثالثة، «يُزيّن لها أن هذا النظام هو حامي الأقليات».

بالمقابل، لم تمانع أمريكا بقاء نظام الأسد أو رحيله، وهذا ارتبط بمجموعة عناصر لها علاقة بالرأي العام الأمريكي، ولها علاقة بتحول سوريا لحلبة صراع دولي تستنزف خصوم أمريكا، سواء كانوا إيرانيين أو حزب الله أو من القاعدة والجماعات الجهادية، وهذا الصراع لا يضعف الموقف الأمريكي في المنطقة، حيث تحدث أوباما قائلاً: «إن الذين يعتبرون أن أمريكا

خاص ضوضاء / منتدى المعرفة وحرية التعبير

تخسر في سوريا هم واهمون، فأمريكا لم تخسر حليفاً لأن النظام كان حليفاً لروسيا وإيران، ونحن لم نخسر بعد». هذه الوجهة يفسرها «ماجد» بأنها «تبرر التقاعس الغربي والأمريكي، رغم أن البعض يرون أن المسألة غير مرتبطة بالحلف الروسي الإيراني السوري، إنما مرتبطة بالهيبة الأمريكية المتآكلة في العالم، فلم يعد يخشى منها، من كان يتحداها، ما أثّر في مكانة أمريكا وقوتها الرادعة في العالم».

«الاستسلام لمنطق انتهاء الحرب الإعلامية، وأن النظام تقدم، غير صحيح، لأن الوقت ما زال مبكراً»، رافضاً القول أن «الصراع في سوريا تحول إلى صراع بين بربريتين كما يتردد في الإعلام الغربي»

محمد خليل رئيس المنظمة الكردية لحقوق الإنسان (DAD) في سوريا، قال، «إن وجهة النظر هذه واقعية، فلا شيء يبرر تقاعس الغرب وأمريكا تجاه معاناة السوريين، سوى مصالحها في تحول سوريا إلى حلبة صراع تستقطب جميع القوى المناهضة لأمريكا والغرب. وبالتالي تكون هناك حربٌ بالوكالة عنها، في بلاد ليس لأمريكا أو للغرب أي ضرر منها»، مضيفاً، «إن هيبة أمريكا واعتبارها القوة الضاربة في العالم، تغيّر خلال السنوات القليلة الماضية، حيث انتهت سيطرة القطب الواحد على العالم، وباتت هناك عدّة أقطاب، ما جعل أمريكا تعيد حساباتها في التعامل مع القضايا الدولية».

كل هذا التردد والتقاعس في المشهد الدولي الخاص بالمسألة السورية مرده حسب «ماجد» أن «سوريا، أصبحت مؤشراً على نهاية حقبة من العلاقات الدولية، ونهاية وظيفة لمجلس الأمن، وتعطيل أي إمكانية لحل نزاع دموي قائم ومستجد، وأظهرت المجلس كأنه مؤسسة تنتمي لعصر آخر».

وتساءل «ماجد» «لو أن الغرب والولايات المتحدة قرروا منذ البداية التصعيد ضد النظام السوري، هل كان الروس والإيرانيون سينكفؤون أو يقبلون التضحية بالنظام؟»، مجيباً أن «تهديداً جدياً لمرة واحدة بعد الهجوم الكيماوي لقوات الأسد على الغوطة الشرقية في آب من العام 2013، دفعت الروس إلى البحث عن صفقة لإنقاذ النظام، فقبل النظام بتسليم منظومته من السلاح الكيماوي، والذي نفى امتلاكه في البداية، هذا التهديد أظهر أنه كان من الممكن لجم الاندفاع الروسي الإيراني في دعم النظام، ولكن للأسف هذا لم يحدث».

اختتم «ماجد» حديثه، بأن «الاستسلام لمنطق انتهاء الحرب الإعلامية، وأن النظام تقدم، غير صحيح، لأن الوقت ما زال مبكراً»، رافضاً القول أن «الصراع في سوريا تحول إلى صراع بين بربريتين كما يتردد في الإعلام الغربي»، وإنما هو صراع بين «البربريتين (النظام وداعش) اللذان يرتبطان بحلف موضوعي قائم على المصلحة المتبادلة، والخلاص منهما، لطي صفحة التدخلات الإقليمية والدولية في سوريا، وتقاطر الوافدين إليها من قرون أخرى، وتدخل الميليشيات المذهبية، الأمر الذي قد يحتاج زمناً طويلاً».

جدتي والأسد.. طغاة العيد

قبس من نور

بيسان أبو حمدان

في تلك القرية البعيدة الراكدة في قعر حوران السورية ، كانت أمل الفتاة التي كرهت العيد لفرط ما يحمله من ثقل العادات والتقاليد ، كانت تشتري الملابس الجديدة والحلي والحلويات والسكاكر كسائر الأطفال ، لكن فرحتها الليلية أثناء وقفة العيد كانت منغصّة ، لأنها ببساطة ستُجر باكراً رغماً عنها من قبل أهلها صباح العيد ، لتلقي تحية العيد على جدتها الساخطة المتسلطة ذات الوجه المكفهر ، والقلب المتحجر ، والسحنة الخالية من أية معالم نسائية ، كفيلة بإفساد فرحة أي طفل يدرك الأشياء بمشاعره لا بعقله الصغير.

كبرت أمل ، تزوجت ، أنجبت طفلتها ، ولازال العيد يحمل تلك الصبغة المقيتة في مخيلتها ، لأن جدتها لم تمت ، ولم يذب وجهها المجمد كرهاً ، ثمة طغاة على مستوى العائلة الواحدة يعيشون بيننا ، وعلى كاهلنا عمراً كاملاً ، يسلبوننا أجمل اللحظات.

حرصت أمل أن تربي ابنتها على الاحتفال بالعيد كما يحلو لها ، بعيداً عن أية قيود اجتماعية أو عادات قمعية ، ظناً منها أن هذه إحدى المآسي التي يجب عليها حماية ابنتها منها ، لم تعرف أن ابنتها ستواجه طاغية أكبر.

في صباح العيد ، وبينما كانت تلعب مع أصدقائها نزلت قذيفة النظام الأسدي على الحديقة ، لتحصد روحها ومن معها من أطفال ، هي حادثة تشبه آلاف الحوادث التي يعيشها أطفال سوريا يومياً ، منذ اندلاع الصراع الذي كان ثورة ، وأمسى مذبحاً للسوريين ، الموت هو الخطب الجلل في هذا المذبح ، ولا كلمات ترقى إلى مستواه أو شدته ، لكن إذا أمعنا النظر في حال الأطفال الذين مازالوا على قيد الحياة ، سنجد تفاصيل حياتهم على مدار الساعة واليوم ، حدثا مرعباً خاصة مع استبعاد وجود حل لما يعيشونه في المدى المنظور.

وكل ما يعيشه الناس من همجية القصف اليومي ، والقتل والتشرد والجوع ، وصعوبة التنقل والغلاء الخرافي لمختلف المنتجات في المناطق التي يسيطر عليها النظام ، وتأثير كل هذه البشاعة على حياة وشعور الصغار ، هناك ما يشابهه من حيث الفاجعة النفسية ، في حياة الأطفال في كثير من المناطق المحررة على امتداد جغرافية سوريا ، لاسيما أجواء العيد حيث اقتصرت ألعاب الأطفال على القتال والمعارك والمراجيح المعلقة على فوهات المدافع والدبابات وغيرها ، هذا الطابع العسكري ، بات يحاصر عظامهم الناعمة أينما ذهبوا ، وبات الصورة الأقرب إلى وجدانهم وواقعهم المعاش.

البندقية الخشبية في يد ذلك الصغير ستغدو سلاحاً حقيقياً عندما يكبر ، لعنة العنف التي تترك ندوبها في الوعي واللاوعي ستلاحق حياته إلى أجل غير مسمى ، إذا لم تلحقه رحمة ما.

أيضاً على الأرض السورية ، وعلى خط التماس بين بقعة محررة وأخرى محتلة ، هناك من يعيش بعضاً من الهدوء ، وينعم نسبياً بحياة مستقرة لا يشوب تفاصيلها أي مظهر للعنف ، هنا يعيش الأطفال فرحتهم الطبيعية بأجواء العيد المتنوعة ، لكن يبقى السؤال ، ماذا علينا أن نقول أو نفعل تجاههم ، وهم يطلعون على كل أوضاع وطنهم سوريا ، هل نمنعهم من شراء ثياب العيد ، أسوة بباقي الأطفال ، هل نحرمهم من اللعب تضامناً مع إخوتهم من أطفال الوطن ،من لا يلعبون ، هل نقمع طفولتهم العابثة أحياناً والواعية أحياناً أخرى ، هل نغرقهم في أجواء مأساتنا دوماً كي لا يبتعدوا عن واقعهم ، ويتبلد إحساسهم بالآخر ، أم نبعدهم عن كل ما يجول في خاطرهم وحولهم وننكر ألماً لابد منه ؟

تكثر التساؤلات ويكثر الحديث عن كيفية التعاطي مع الأطفال ، في ظل هذه الظروف البائسة والاستثنائية بكل ما تحتويه من مشاهد صادمة ، للكبير قبل الصغير ، فكما يحتاج أطفال سوريا للمطهرات والأدوية والغذاء والمسكن والملبس والتعليم والأمان ، يحتاجون كذلك كافة أشكال الدعم النفسي والروحي لحماية مراحل حياتهم المقبلة ، وتخليصها من شوائب الحرب الضارية ، فالعنف النفسي لا يقل خطورة عن العنف الجسدي.

يتحمل أطفال سوريا في هذه المرحلة العصيبة من التاريخ الإنساني المخزي ، ما لم تتحمله جبابرة الأرض.

من علمني حرفاً

قصة قصيرة _ مهند الخالد
من مجموعته القصصية «ساعات الليل»

خلف مكتبه العريض ، تمغّط غيث الأزعر كالدودة :

- بشرفي يا شباب . بعرضي .. سيطقّ عقلي بسببه ، وحياة «حياة» وعمر «نجوى فؤاد» ما زدت ولا نقّصت .. تعرفونني ، لا أكذب ولو على قطع راسي ، هكذا .. كما أخبرتكم بالحرف .... ساعدوني .. داخل على أعراضكم ، بماذا أخطأت مع ذلك الناقص ابن الناقص ؟ ؟!!! ، أشفقت عليه ؟! احترمته ؟! والله يا شباب أوقفت سيارتي «البويك»..هذه التي أمام المكتب .. أوقفتها في نصّ دين ربّ الطريق ، تعرفونني .. لا يهمّني لا شرطي ولا مرطي ، ومثل السهم والله ، مثل السهم هجمت عليه هالديّوس:

- أستاذنا ... حبيبنا .. هذا أنت ؟! لعنة الله على هيك بلد .. أستاذ أضرب وأطرح .. معقول ؟! هات عنّك روحي .. هات.

- تعرفونه كم هو نحيل .. وضعيف .. يعني إذا لبطه الديك كسره.. ، ومع ذلك دحش نفسه تحت «العربانة» ، وضع كتفه على حافتها ولا أبوك ولا أبو الشيطان ، شد ورخي.. شد ورخي.. ، العرق يزرب من طيزو ، وهو كالتّيس ، شد ورخي.. شد ورخي ، المهم ما لكم بالطويل ، وضعت يدي معه ، لكزتها لكزة ، فصارت فوق الرصيف ، المهم .. من ناحية شكرني .. نعم .. شكرني الرجل ، للأمانة ، قال:

- غلّبناك يا عمي.. ممنونك ، أدار قفاه ، وبدأ يرتب خضرته ببرود .

- طار عقلي يا شباب .. كمشته من ذراعه .. قلت:

- شو عمّي وما عمّي ..؟ أستاذ أنا عبدك أستاذ. من علمني حرفاً أستاذ ؟! شو ممنون وما ممنون . دخيلك أستاذنا هذا واجب على راسي من فوق ..

غمزته:

- لكنك ما تعلّمت أبو عضل ، طلعت من السادس شو بنا ؟ ؟

- يعني .. معنى الكلام يا أخي ، الرجل علّمني في الصف الخامس ، على كل حال هذا مبدأ يا أخي ، يعني ضروري يعلِّمني طول العمر ، حتى أصبح عبده ؟ ؟!! المهم .. ما لكم بالطويل .. هجمت عليه ، وعلى بوس .. وكرامات .. وأسئلة .. كيف صار معك هيك .. وين التعليم وما تعليم ؟ وعلى هذا المعدل حتى نشف ريقي ، وهو يا شباب.. مسطول .. كأنك تحكي مع حيط دك ، كأنه لا يعرفني ابن الحرام ، لم أفقد الأمل .. قلت له:

_ أستاذ نعيم .. أنا غيث .. ألم تعرفني ؟!

- ليس .. المهم .. بكل براءة قلت له :

- أستاذ .. والله وضعك هيك لا يسرّ الخاطر .. خليني ساعدك خيّو .. هات ضع كل هذه الخضروات في صندوق السيارة .. ، أخي .. اشتريتها كلها ، أطلب السعر الذي يعجبك أستاذ.. أنا لا أوافيك والله العظيم ، وهذا رقم هاتفي .. كلمني .. وسوف ندبّر لك شغلاً مناسباً.

- سحبت من جيبي مئة دولار ، ورقة خضراء يا شباب بعرضي ، مع أن بضاعته كلها لا تساوي صرماية ، والله يا شباب ، وحياة «حياة» وشرف « شريفة فاضل» لا أزلّ عليكم ، ورقة خضراء كما هي ، ولكن تعرفون ماذا ؟ الكلب .. الشحّاذ ابن الشحّاذ ، من راس مناخيره رد علي:

- روح عمّي روح .. البضاعة مش للبيع .

- بشرفي .. بعرضي يا شباب .. مثل الخازوق .. لا.. لا .. أي خازوق ؟ أصعب من الخازوق والله ، بعرضكم .. قولوا لي أحسن ما يطقّ عقلي ... شو غلطت مع هالعكروت ابن العكروت ؟

2008/4/10